

الفصل الثامن

الدستور الاتحادي

درسنا إلى الآن كل ولاية من حيث هي كَلّ منفصل قائم بذاته ، وشرحنا أحوال اللوالب المختلفة التي يحركها الشعب ، كما درسنا شتى وسائل العمل التي يستخدمها . ولكن الولاية هذه ، التي اعتبرها مستقلة ، مضطرة كلها ، مع ذلك ، في حالات معينة ، إلى الخضوع لسلطة عليا ، هي سلطة الاتحاد . وقد آن الأوان لدراسة ذلك الجزء من السيادة الذي خوله الدستور للاتحاد ، ولإلقاء نظرة عَجَلَى على الدستور الاتحادي (الفدرالي) .

تاريخ الدستور الاتحادي (الفدرالي)

نشأة الاتحاد الأول - ضعفه - يلجأ الكونغرس إلى السلطة التأسيسية - فترة السنتين مضتا بين هذا الاتجاه وبين نشر الدستور الجديد .

كان للولايات الثلاث عشرة التي هبت مجتمعة في أواخر القرن الثامن عشر ، وخلعت في وقت واحد نِيرَ الإنجليز عن كواهلها - نفس الدين والعادات واللغة ، ونفس القوانين تقريباً ، كما ذكرنا من قبل ، وكانت كلها تكافح ضد عدو مشترك ، فكان لهذه الأسباب من القوة ما يكفي لربط هذه الولايات بعضها ببعض ، وتكوين أمة واحدة منها . ولكن لما كانت كل ولاية تستمتع دائماً بكيان مستقل وبحكومة قائمة على كتب منها ، فقد نشأت فيها مصالح وعادات خاصة وقفت ضد قيام أى اتحاد وثيق يتلعب ما لكل ولاية من أهمية خاصة ، ويدمجها في جملتها . فلا غرو أن رأينا في البلاد نزعتين متضادتين تدعو إحداها الأمريكيين إلى توحيد قوتهم وضم صفوفهم ، وتدعو الثانية إلى تفريقها وتشتيت قواها .

ظل مبدأ الاتحاد حياً قائماً بالضرورة طوال الحرب مع الإنجليز - الدولة الأم . ومع أن القوانين التي قام عليها هذا الاتحاد كانت ناقصة ، فقد ظلت الرابطة المشتركة قائمة على الرغم مما في تلك القوانين من وجوه النقص . وما أن تم عقد الصلح حتى انكشفت عيوب هذا التشريع وظهرت الدولة ، وكأنها قد انحلت أو اصرها فجأة ، وصارت كل ولاية أشبه بجمهورية مستقلة ، واتخذت لها سيادة مطلقة ، فلما وجدت الحكومة الفدرالية نفسها ، وقد صار مقضياً عليها بالضعف من جراء دستورها ، ولم يعد ثم خطر داهم مشترك يجمع بينها ، شاهدت الإهانات توجه إلى علمها من ناحية الأمم الأوربية الكبرى ، على حين أنها كادت تكون عاجزة عن الثبات أمام قبائل الهنود الحمر ، وعن دفع فوائد ديونها التي

اقترضتها أثناء حرب الاستقلال . لقد كانت الحكومة الفدرالية على شفا الدمار حقاً عندما أعلنت رسمياً عجزها عن إدارة دولاب الحكومة والتجأت إلى السلطة التأسيسية^(١) .

فإن كانت أمريكا قد اقتربت (ولو لفترة قصيرة من الزمن) من ذروة المجد الشامخة التي اعتاد خيال الأمريكيين المتصلف أن يشير إليها فقد كان ذلك في اللحظة الخطيرة التي نزلت فيها القوة القومية عن سلطاتها أو كادت . لقد عرض علينا التاريخ في كل عصر مشهد شعب يكافح في سبيل استقلاله بكل همة وعزيمة ، ولكن الناس قد بالغوا كل المبالغة فيما بذله الأمريكيون في سبيل خلعهم نير الإنجليز عن كواهلهم . فقد كانت أمريكا بعيدة عن أعدائها بثلاثة آلاف ميل ، وكانت تساندها أمة قوية . فالولايات المتحدة مدينة بانتصارها إلى مركزها الجغرافي ، أكثر مما تدين به إلى شجاعة جيوشها ، أو وطنية مواطنيها . فمن السخف حقاً أن يحاول أحد أن يوازن بين الحرب الأمريكية والثورة الفرنسية ، أو بين جهود الأمريكيين وجهود الفرنسيين عندما تألبت أوروبا عليهم ولا مال عندهم ، ولا حلفاء ينصرونهم ، ولا تمويل يقرضونهم . فعندئذ ألقت فرنسا في ميادين القتال بواحد من كل عشرين من أبنائها تواجه بهم أعداءها ، فحملت بإحدى يديها مشعل الحرية إلى ما وراء الحدود ، وأخذت بالأخرى السنة فتنة اندلعت لتتهم البلاد من الداخل . ولكن الجديد في التاريخ أن نرى أمة عظيمة ترجع إلى نفسها وتلقي نظرة فاحصة هادئة على أحوالها عندما يخطر لها مجلسها التشريعي أن دولاب الحكم فيها قد تعطل ، فإذا بها تهب وتفحص بعناية عن مدى ما وصل إليه الفساد ، وتنتظر صابرة سنتين كاملتين حتى توفق إلى العلاج فتخضع له صابرة مختارة من غير أن يكلفها ذلك دمعة مسفوحة أو قطرة دم مرفقة .

فعندما وقفت أمريكا على ما في دستورها الأول من قصور ، كان لديها ميزتان استفادت منهما : الهدوء الذي عقب فوران الثورة ، ومعاونة ذلك الرعيل الأول من عظماء الرجال الذين خلقتهم هذه الثورة . فاللجنة التي اضطلعت بمهمة وضع الدستور كانت مكونة من عدد صغير^(٢) من الأعضاء يمثلون الولايات المتحدة . ولكن كان على رأسهم جورج واشنطن ، وبينهم عدد من أرجح الناس الذين ظهرتوا في الدنيا الجديدة عقلاً ومن أنبلهم أخلاقاً . فهذا المجلس القومي - هذا الكنفسيون الأهلى - استطاع بعد تفكير طويل ناضج أن يعرض على الشعب مجموعة القوانين العامة التي مازالت حكومة الاتحاد تعمل بها ، فقبلتها الولايات جميعاً ، الواحدة بعد الأخرى ، وباشرت الحكومة الاتحادية عملها في سنة ١٧٨٩ بعد فترة السنتين اللتين كانت معطلة فيما . فتورة أمريكا انتهت تماماً في الوقت الذي بدأت فيه الثورة الفرنسية .

(١) أعلن الكونجرس هذا الإعلان في ٢١ فبراير ١٧٨٧ .

(٢) كانت هذه الهيئة تتألف من خمسة وخمسين عضواً من مختلف الولايات . ومن بينهم واشنطن . وجيمس ماديسون . والكونسندر هاميلتون ، وبنامين فرانكلين وغيرهم . وكان اجتماعها بمدينة فلادلفيا في مايو سنة ١٧٨٧ .

خلاصة الدستور الاتحادى (الفدرالى)

تقسم السلطة بين الحكومة الفدرالية وبين الولايات - حكومة الولايات هي القاعدة بينما حكومة الاتحاد هي الاستثناء .

كانت أول مشكلة صادفت الأمريكيين هي الطريقة التي يتسنى لهم بها أن يقسموا السيادة بشكل يحول لكل ولاية من ولايات الاتحاد أن تظل تحكم نفسها بنفسها في كل ما يتصل بشئونها الداخلية ، على حين تبقى الدولة بأكملها التي يمثلها الاتحاد هيئة موحدة تضطلع بكل ما يتعلق بالولاية في جملتها من شئون . ولقد كانت مشكلة معقدة وصعبة حقاً . فكان من المستحيل أن يعين مقدماً وبأية درجة من الدقة ، ذلك النصيب من السلطة الذى تتمتع به كل حكومة من حكومات الولايات وكذا حكومة الاتحاد ، كما كان من المستحيل التنبؤ بكل ما سيحدث في حياة الأمة من أحداث . وكانت واجبات الحكومة الفدرالية وحقوقها بسيطة ، ومن السهل تحديدها . فقد سبق أن تكون الاتحاد بقصد مواجهة عدة احتياجات عامة معينة ، على حين كانت مطالب كل ولاية والتزاماتها معقدة ومنوعة ، لأن حكومة الولاية كانت قد تغلغلت في جميع تفاصيل الحياة الاجتماعية . ولذلك تحددت اختصاصات الحكومة الفدرالية بصورة واضحة وبكل عناية ، فكل ما خرج عن هذه الاختصاصات أعلن أنه استبقى لحكومات الولايات المختلفة ، وبذلك ظلت حكومة الولايات ، هي القاعدة ، وحكومة الاتحاد هي الاستثناء .

ولكن ، من الوجهة العلمية ، وكما تنبأوا من قبل ، قد تظهر مسائل متصلة بشئون الحدود الدقيقة لهذه المشكلة الاستثنائية . ومن الخطر عرض هذه المسائل على الحاكم العادية التي أقامتها الولايات المختلفة نفسها في نطاقها ، ومن ثم عمدوا إلى إنشاء محكمة فدرالية عملها المحافظة على توازن القوى بين الحكومتين المتنافرتين ، بحسب ما نص عليه الدستور .

سلطات الحكومة الفدرالية

حق إعلان الحرب وعقد الصلح وفرض الضرائب العامة ، كلها من حقوق الحكومة الفدرالية - نواحي السياسة الداخلية التي توجهها الحكومة الفدرالية - تعد حكومة الاتحاد من بعض الوجوه أشد مركزية من حكومة الملك في فرنسا الملكية القديمة .

لا يخفى أن الشعب نفسه لا يعدو أن يكون مجموعة من الأفراد . فالسبب الخاص الذى دعا هؤلاء الأفراد إلى أن يتحدوا في حكومة واحدة هو أن يظهروا أمام الأجانب على نحو فيه مصلحتهم . فكل ما يتعلق بحقوق إعلان الحرب وعقد الصلح ، وعقد المحالفات التجارية ، وتجهيز الجيوش وإعداد الأساطيل وكلت أموره إلى الاتحاد .

أما ضرورة قيام حكومة قومية فلم يشعر الناس بحاجة ماسة إليها شعوراً قوياً في إدارة شئون المجتمع الداخلية . ولكن ثم مصالح معينة عامة لا يتسنى معالجتها بشكل ناجع إلا بوساطة سلطة عامة . ولذلك خول الاتحاد سلطة الإشراف على نظام النقد ، وشئون البريد ، وشق الطرق التي تربط أجزاء البلاد المختلفة بعضها ببعض . أما استقلال حكومة كل ولاية فأمر معترف به ، ومع ذلك فقد حُوِّل للحكومة الفدرالية أن تتدخل في شئون الولايات الداخلية في حالات قليلة معينة من قبل ، قد يؤدي عدم الكياسة والحزم في استخدامها إلى الإضرار بسلامة الاتحاد كله . فمع أن سلطة تغيير القوانين وتعديلها قد أقيمت في أيدي كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد ، فقد منعت كلها من أن تسن قوانين ومن أن تمنح أى ألقاب . وأخيراً ، لما كان من الضروري أن تكون الحكومة الفدرالية قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، فقد خولت سلطة لاحتد لها في فرض الضرائب .

عندما درسنا تقسيم السلطات على النحو الذى قرره الدستور الفدرالى لاحظنا من جهة ، ذلك الجزء من السيادة الذى ترك لكل ولاية ، كما لاحظنا من جهة أخرى ، ذلك القسط من السلطة الذى خول للاتحاد . فلا يخفى إذن أن المشترعين الفدراليين كانت لديهم آراء واضحة كل الوضوح ، ودقيقة كل الدقة ، بشأن مركزية الحكومة . فليست الولايات المتحدة جمهورية فحسب ، بل هى اتحاد جمهوريات كذلك . ومع ذلك فالسلطة القومية مركزية فيها على نحو أكثر مركزية مما في كثير من البلاد الملكية المطلقة في أوروبا . ومن الخير هنا أن نوضح هذه المسألة .

ففى فرنسا ثلاث عشرة محكمة عليا لها الحق عادةً في أن تفسر القوانين تفسيراً نهائياً لا يكون قابلاً للطعن . وكانت بعض المقاطعات الفرنسية التي كانت يطلق عليها *pays d'État* قد منحت الحق في عدم الموافقة على ضريبة قررها الملك الذى يمثل الشعب .

أما في الاتحاد الأمريكى فلا توجد غير محكمة واحدة لها الحق في تفسير القانون (دون أى تعقيب على تفسيرها من أحد) . ذلك لأن به مجلساً تشريعياً يسن القوانين . وكل ضريبة يقرها ممثل الأمة تكون ملزمة لجميع المواطنين . ففي هاتين النقطتين إذن يكون الاتحاد أشد مركزية من الملكية الفرنسية ، على الرغم من أن الاتحاد لا يعدو أن يكون مجموعة من الجمهوريات متحدة .

هذا ، وفي أسبانيا عدة مقاطعات معينة منحت حق وضع نظام للضرائب الجمركية خاصاً بها ، على الرغم من أن هذه الميزة تخص - بطبيعتها ذاتها - السيادة القومية وحدها . أما في أمريكا فالكونجرس وحده له الحق في تنظيم العلاقات التجارية بين كل ولاية وأخرى . فحكومة الاتحاد تكون ، من هذه الوجهة ، أشد مركزية من حكومة إسبانيا الملكية . حقاً إن حكومة التاج في فرنسا ، أو في إسبانيا ، كانت قادرة دائماً على أن تحصل بالقوة على كل ما يبابه عليها دستور البلاد ، وإن النتيجة النهائية واحدة إذن ، ولكنى أعالج هنا نظرية الدستور ليس إلا .

فبعد أن تم تعيين الحدود التي ينبغي للحكومة الاتحادية أن تعمل في نطاقها ، كانت الخطوة التالية تعيين الطريقة التي يجب أن تسير عليها في الإدارة .

السلطات التشريعية للحكومة الفدرالية

تنقسم السلطات التشريعية إلى قسمين - الفرق بين طريقة تأليف كل من المجلسين - مبدأ استقلال الولايات يسيطر على تأليف مجلس الشيوخ - ويسيطر مبدأ سيادة الشعب على تأليف مجلس النواب - الأثر الوحيد المترتب على القول بأن الدستور لا يكون منطقياً إلا في حالة الأمة الفتية .

كانت الخطوة التي وضعت مقدماً في دساتير الولايات المختلفة هي التي اتبعت من عدة وجوه في تنظيم سلطات الاتحاد . فسلطة الاتحاد التشريعية تتكون من مجلس للشيوخ وآخر للنواب . وقد أدى ميل الناس إلى التوصل إلى حل وسط ، إلى أن يكون تأليف هذين المجلسين قائماً على مبادئ مختلفة . وقد سبق أن أشرت إلى وجود مصلحتين متعارضتين في تأليف الدستور الفدرالي أدى إلى رأيين مختلفين . فقد اتجهت رغبة فريق إلى تحويل الاتحاد إلى حلف من ولايات مستقلة ، أو إلى نوع من « المؤتمرات » يلتقى فيه ممثلو الأمم المختلفة لبحث موضوعات معينة بشأن مصالحهم المشتركة . واتجهت رغبة الفريق الآخر إلى توحيد سكان المستعمرات الأمريكية وجعلها كلها شعباً واحداً ، وتأسيس حكومة تعمل بوصفها ممثلة للأمة ، حتى ولو كان ذلك في دائرة محدودة . أما نتائج هاتين النقطتين فكانت مختلفة كل الاختلاف .

فإن كان الغرض تأليف حلف بدلاً من حكومة قومية ، لصارت غالبية الولايات هي التي تقرر سن القوانين ، وليست غالبية سكان الاتحاد . فكل ولاية ، كبيرة كانت أو صغيرة ، ستظل عندئذ مستقلة تمام الاستقلال ، وتنضم إلى الاتحاد على قدم المساواة مع أية ولاية أخرى . ومع ذلك فإن كان سكان الولايات المتحدة يعتبرون تابعين لأمة واحدة بعينها ، فمن الطبيعي أن يقوم بوضع القوانين أغلبية المواطنين في الاتحاد . ولا تستطيع الولايات الصغيرة ، بطبيعة الحال ، أن توافق على تطبيق هذا المبدأ من غير أن تنزل ، في الواقع ، عن وجودها ، من حيث سيادة الاتحاد ، فلا تكون سيادتها وسلطانها مساوية لغيرها ، وتصبح جزءاً تافهاً من شعب عظيم . فعلى حين كانت الطريقة الأخرى تخول لها سلطة واسعة مفرطة ، فإن هذه الطريقة لتقضى على نفوذها قضاء تاماً . فكانت النتيجة في هذه الظروف أن قوانين المنطق قد انتهكت كما هي العادة عندما تعارض المصلحة مع الحجاج المنطقية . فتوصل المشترعون إلى طريق وسط يجمع قسراً بين نظامين لا يمكن التوفيق بينهما من الوجهة النظرية .

لقد انتصر مبدأ استقلال الولايات في تأليف مجلس الشيوخ ، وانتصر مبدأ سيادة الشعب في تأليف مجلس النواب ، فكان على كل ولاية أن ترسل شيخين إلى الكونغرس وعدداً من النواب يتناسب مع عدد سكانها . ونشأ عن هذا النظام أن أصبح لولاية نيويورك في الوقت الحاضر ثلاثة وثلاثون نائباً ولها عضوان اثنان في مجلس الشيوخ ليس إلا . فأصبح لولاية ديلاوير عضوان في مجلس الشيوخ وممثل واحد في مجلس النواب ؛ وبذلك صارت معادلة لولاية نيويورك في مجلس الشيوخ على حين إن نفوذ نيويورك يعادل ما لديلاوير من النفوذ ثلاثاً وثلاثين مرة في مجلس النواب . وهكذا استطاعت أقلية الأمة في مجلس الشيوخ أن تشل قرارات الأغلبية الممثلة في مجلس النواب . وهذا يتناقض مع روح الحكومات الدستورية .

تبين لنا هذه الحقائق أنه من الصعب ، ومن النادر ، جمع كل أجزاء السلطة التشريعية بشكل منطقي ومعقول معاً . فمرور الزمن يولد دائماً مصالح مختلفة . ويؤيد كذلك مبادئ مختلفة في الأمة نفسها . فعند إنشاء دستور عام جديد قامت هذه المبادئ وتلك المصالح عقبات طبيعية في سبيل تطبيق أى نظام سياسى تطبيقاً صارماً بكل ما يترتب على هذا التطبيق من نتائج ، فالمرحلة الأولى من نشأة الوجود القومي هي الفترات الوحيدة التي يتيسر معها جعل التشريع منطقياً صارماً . فعندما نرى أمة تستمتع بهذه الميزة . يجب علينا ألا نتسرع ونستنتج أنها حكيمة . بل يجب علينا أن نذكر فقط أنها أمة فية . وعندما تكون الدستور الفدرالى كانت مصلحة استقلال الولايات المختلفة ومصلحة اتحاد الأمة بأسرها هما المصلحتين الوحيدتين المتضاربتين بين الأمريكيين الإنجليز ، وكان لابد من التوفيق بينهما بالضرورة .

من العدل أن نعترف ، مع ذلك ، أن هذا الجزء من الدستور لم يؤد بعد إلى تلك الشرور التي كان يصح أن يخشاها الناس ؛ فجميع الولايات فية ، وأراضيها متجاورة ، وعاداتها وآراؤها واحتياجاتها ليست بالمتباينة . وما ينشأ عن اختلاف حجومها من فوارق لا يكفي لجعل مصالحها متفاوتة متضاربة . فلا غرو إن لم تتكثل الولايات الصغرى بعضها مع بعض أبداً كي تقاوم في مجلس الشيوخ نيات الولايات الكبرى ومشروعاتها . ذلك إلى أن ثمة سلطة لا تقاوم في تعبير الشعب عن إرادته بصورة قانونية تجعل مجلس الشيوخ لا يعارض صوت الغالبية الذي يعبر عنه مجلس النواب ، إلا معارضة ضعيفة .

وينبغي ألا يفوتنا أن ليس في قدرة المشرعين الأمريكيين أن يجعلوا من الشعب الذي يضعون له القوانين أمة واحدة . فالدستور الفدرالى لا يهدف إلى هدم استقلال الولايات ، بل يهدف إلى ضبطه وكفه ليس إلا . فباعترافهم بقوة هذه الجماعات الثانوية الحقيقية (ومن المستحيل تجربدها منها) يكونون قد نزلوا مقدماً عن استخدام الإجبار المعتاد استخدامه في قرارات الغالبية . فبعد أن تقرر هذا ، كان إدخال نفوذ الولايات في نظام

الحكومة الفدرالية أمراً لا يثير الدهشة بأى حال من الأحوال مادام لا يدل إلا على وجود قوة معترف بها يجب أن تحترم وتصانع لأن تكبح بالقوة والجبروت .

فارق آخر بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب

أعضاء مجلس الشيوخ تختارهم الهيئات التشريعية للولايات ، أما أعضاء مجلس النواب فيختارهم الشعب - انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ يجرى على مرتين ويجرى انتخاب أعضاء مجلس النواب على مرة واحدة - مدة العضوية في كلا المجلسين - الوظائف الخاصة بكل مجلس .

لا يختلف مجلس الشيوخ عن مجلس النواب من حيث مبدأ التمثيل نفسه فحسب ، بل يختلف عنه كذلك من حيث طريقة الانتخاب ، ومدة العضوية ، ومن حيث طبيعة وظائفه . فمجلس النواب يختاره الشعب ، على حين تختار المجالس التشريعية التى للولايات المختلفة أعضاء مجلس الشيوخ . ذلك أن مجلس النواب يُختار مباشرة ، أما مجلس الشيوخ فتختاره هيئة هى نفسها منتخبة . ومدة النائب ستتان فحسب ، أما مدة عضو الشيوخ فسته أعوام . هذا ، ووظائف مجلس النواب تشريعية محضة ، والنصيب الوحيد الذى له فى السلطة القضائية لا يعدو توجيه الاتهام إلى الموظفين العامين ، ومجلس الشيوخ يعاون فى سن التشريع ، وينظر فى قضايا الجرائم السياسية التى يعرضها عليه مجلس النواب ، ويعمل كذلك بوصفه المجلس التنفيذى الكبير للأمة . ويجب أن يصدق (مجلس الشيوخ) على التحالفات والمعاهدات التى يعقدها رئيس الولايات المتحدة ، وعلى التعيينات التى يأمر بها ، فهى لا تكون نافذة قانوناً إلا إذا صدق هذا المجلس عليها .

السلطة التنفيذية

عدم استقلال الرئيس - الرئيس منتخب ومسئول ، حر فى دائرة عمله ويخضع لتفتيش مجلس الشيوخ لتوجيهه - مرتبه يحدد عند تسلمه عمله - حق الفيتو .

اضطلع المشترعون الأمريكيون بمهمة شاقة عندما حاولوا إيجاد سلطة تنفيذية تعتمد على أغلبية الشعب ، ويكون لها مع ذلك من القوة ما يمكن لها من أن تعمل فى دائرتها الخاصة من غير أى قيد أو حد . وكان لابد لصيانة شكل الحكومة الجمهورى من خضوع ممثل السلطة التنفيذية لإرادة الشعب .

ولا يعدو الرئيس أن يكون موظفاً كبيراً منتخباً . فشرفه وأملاكه وحرية وحياته هى كل ما لدى الشعب من ضمانات على مراعاة الاعتدال فى ممارسته سلطاته . ولكنه مع ذلك ، ليس مستقلاً تمام الاستقلال فى ممارسته هذه السلطات . فلا بد من أن يحظر مجلس

الشيوخ بشأن علاقاته مع الدول الأجنبية ، وتوزيعه الموظفين العامين ، وبذلك يكون بمأمن من أن يرشوا أو يرتشى .. هذا ويعترف مشرعو الاتحاد بأن السلطة التنفيذية لا تؤدي مهمتها بكرامة وفائدة إلا إذا استتمت باستقرار وسلطة أكثر مما في الولايات المختلفة .

ويختار الرئيس لمدة أربع سنوات ، ويجوز إعادة انتخابه^(١) حتى يوحى إليه ما أمامه من فرص الإدارة في المستقبل بالأمل في القيام بمشروعات تخدم المصلحة العامة ، وقمده بالوسائل اللازمة لتنفيذها . وهو الممثل الوحيد للسلطة التنفيذية في الاتحاد . وقد حرص الأمريكيون كل الحرص على ألا يجعلوا قراراته خاضعة لصوت مجلس من المجلسين . وهذا إجراء لاشك خطير ، لأنه يؤدي في الوقت نفسه إلى تعطيل دولاب الحكومة ، ويقلل مما عليها من تبعات . إن لمجلس الشيوخ الحق في أن يلغى بعض أعمال الرئيس ، ولكنه لا يستطيع أن يجبره على اتخاذ أية خطوات ، ولا هو (أى مجلس الشيوخ) يشارك في السلطة التنفيذية .

قد يكون تأثير السلطة التشريعية في السلطة التنفيذية تأثيراً مباشراً . وقد أثبتت توا حرص الأمريكيين على تفادي هذا التأثير . ولكنه ، من جهة أخرى ، قد يكون غير مباشر . فالمجالس التشريعية التي تستطيع أن تحرم موظفاً من موظفي الولاية مرتبه ، تكون قد اعتدت على استقلاله . ولما كانت هذه المجالس حرة في وضع القوانين ، فقد يخشى منها أن تستولى تدريجياً على ذلك الجزء من السلطة الذي وضعه الدستور في يديه . فعدم استقلال السلطة التنفيذية هذا عيب من العيوب الذاتية في الدساتير الجمهورية . إن الأمريكيين لم يستطيعوا مقاومة نزعة المجالس التشريعية إلى الاستيلاء على الحكومة ، ولكنهم أضعفوا من هذه النزعة . هذا ، ويحدد مرتب الرئيس عند توليه مهام وظيفته ، ويبقى هذا المرتب ثابتاً طوال مدة رئاسته . وفصلاً عن ذلك فقد زود الرئيس بحق « الفيتو » الذي يخول له أن يعارض تنفيذ القوانين التي قد تقضى على ذلك الجزء من الاستقلال الذي خوله له الدستور . ومع ذلك فالصراع الذي بين الرئيس والمجلس التشريعي يجب أن يظل دائماً غير متكافئ ، لأن هذا المجلس واتق من التغلب على كل مقاومة بأن تنابر في خططها . ولكن الفيتو يضطره على الأقل إلى أن يعيد النظر في الأمر . أما إذا ظل مستمسكاً برأيه ، فيجب أن يكون وراءه أغلبية من ثلثي أعضاء المجلس كله تسنده . ومع ذلك فالفيتو أشبه بنوع من الاستناد إلى الشعب . فلولا هذا الضمان لتعرضت السلطة التنفيذية إلى الضغط عليها في الخفاء . ولذلك فهي تلجأ إلى هذه الوسيلة من الدفاع عن نفسها وعرض ما لديها من البواعث والأسباب . ولكن إن ظل التشريع مستمسكاً بخططه فهل في استطاعته دائماً أن يتغلب على كل مقاومة ؟ والجواب على ذلك أن في دساتير العالم كله أيّاً كان نوعها ،

(١) منذ أن رفض جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة ، في سبتمبر سنة ١٧٩٦ م ، أن يعاد انتخابه لثالث مرة ، أصبح العرف يقضي بالألا يقبى الرئيس لى الحكم أكثر من ثماني سنوات . ويلاحظ أن الرئيس فرانكلين روزفلت قد انتخب فعلاً للرئاسة مرة ثالثة في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، فقد كانت الحرب العالمية الثانية قائمة على قدم وساق . ومع ذلك لم يتكرر مثل هذا الانتخاب .

نقطة معينة يجب على المشرع أن يلجأ فيها إلى ما لدى مواطنيه من فطرة سليمة ، ومن فضيلة . وهذه النقطة أكثر قرباً وبروراً في الجمهوريات ، على حين أنها بعيدة في الحكومات الملكية ، ومستورة بستر كثيف . ولكنها موجودة مع ذلك دائماً بشكل ما . وليس ثمة بلد في العالم يمكن أن يخطأ لكل شيء بالقوانين أو يمكن أن تحل فيه المؤسسات السياسية محل الفطرة السليمة ، والآداب العامة .

المواضع التي يختلف فيها مركز رئيس الولايات المتحدة عن مركز ملك دستورى فى فرنسا

السلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة محدودة وشاذة شأنها شأن ما تمثله من سيادة - السلطة التنفيذية فى فرنسا ، مثلها مثل سيادة الدولة ، تمتد إلى كل شيء - الملك فرع التشريع - الرئيس لا يعدو أن يكون منفذاً للقوانين - اختلافات أخرى ناشئة من اختلاف دوام السلطين - الرئيس يجد ما يكبحه فى ممارسته سلطته التنفيذية ، أما الملك فمستقل بممارستها - على الرغم من هذه الفروق فإن فرنسا أكثر قرباً إلى الجمهورية من قرب الاتحاد إلى الملكية - مقارنة عدد الموظفين العاملين الذين يعمدون على السلطة التنفيذية فى كل من الدولتين .

للسلطة التنفيذية تأثير هام كل الأهمية فى مصائر الأمم . وهذا ما يدعو إلى أن أطيل بعض الإطالة فى هذا الجزء من الموضوع الذى أنا بصده ، كى أبين بشكل واضح الدور الذى تقوم به هذه السلطة فى أمريكا . فكى يكون لدينا فكرة واضحة ودقيقة عن مركز رئيس الولايات المتحدة ، يجدر بنا أن نوازن بينه وبين مركز ملك من ملوك فرنسا الدستوريين . وسأمر فى هذه المقارنة مروراً عاجلاً بالمظاهر الخارجية للقوة ، وهى مظاهر كثيراً ما تتخذ الملاحظ للأحوال بدلاً من أن توجهه فى بحوثه . فعندما تتحول دولة ملكية تدريجياً إلى جمهورية تظل السلطة التنفيذية محتفظة بألقابها ومظاهر تكريمها وبراسمها ، زمناً طويلاً بعد زوال السلطة عنها . فبعد أن قطع الإنجليز رأس ملك من ملوكهم وطردهوا آخر من عرشه لبثوا يخاطبون خلفاء هذين الملكين راكمين . هذا ، ومن جهة أخرى ، عندما تقع جمهورية فى حكم رجل فرد ، يظل سلوك رئيسها الحاكم عليها بسيطاً خالياً من كل تعال و صلف كما لو كان سلطانه لم يصبح الغالب على كل شيء . فعندما كان الأباطرة يمارسون إسرافاً كاملاً مطلقاً لا حد له على مقادير المواطنين وعلى حيواتهم ، جرت العادة أن يخاطبوا بلقب (قيصر) . ومع ذلك كانت عاداتهم أن يتناولوا أى شيء ولو العشاء فى بيوت أصدقائهم من غير مراعاة لأية شكليات رسمية ، فالأحرى بنا إذن أن نتعمق وننظر إلى ما وراء السطح .

السيادة في الولايات المتحدة موزعة بين الاتحاد وبين الولايات . أما السيادة في فرنسا فواحدة غير منقسمة . ومن هنا يتجلى لنا أول فرق بين رئيس الولايات المتحدة وملك فرنسا ، وهذا الفرق الأول أبرز الفروق كلها بين الاثنين ، فالسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة محدودة وشاذة مثل سيادة الدولة نفسها التي تعمل السلطة التنفيذية هذه باسمها . أما في فرنسا فهي عامة ومطلقة مثل سيادة الدولة نفسها . فلأمريكيين حكومة فدرالية وللفرنسيين حكومة قومية .

وينشأ القصور هذا من طبيعة الأشياء ذاتها ، ولكنه مع ذلك ليس بالسبب الوحيد . ويليه من حيث الأهمية ما يأتي . فمن الممكن أن تعرف السيادة بأنها حق وضع القوانين . ففي فرنسا يمارس الملك جزءاً من حق السيادة في الواقع مادامت القوانين لا وزن لها إلا إذا وقعها وأقرها . وزيادة على ذلك فهو المنفذ لكل ما تأمر به . وكذلك رئيس الولايات المتحدة ، فهو الذي ينفذ القوانين ، ولكنه في الحقيقة لا يشترك في سنّها ، ومادام رفضه التصديق عليها لا يمنع مرورها ، ولا يقف تنفيذها ، فهو ليس إذن جزءاً من السيادة ، وإنما هو وكيلها . ولكن ملك فرنسا ليس جزءاً من السيادة فحسب ، بل له نصيبه في تعيين المجالس التشريعية ، وهو الجزء الآخر من السيادة ، فهو لا يشارك فيه عن طريق تعيينه لأعضاء أحد المجلسين وحل المجلس الآخر عندما يحلو له أن يحله . أما رئيس الولايات المتحدة فليس له أى نصيب في تأليف الهيئة التشريعية . ولا هو يستطيع أن يحلّها . وللملك الحق ذاته في أن يقدم مقترحات مثلما للمجلسين ، وهو حق ليس لرئيس الولايات المتحدة . ويمثل الملك في كل مجلس من المجلسين بوساطة وزرائه الذين يشرحون مقاصده ويؤيدون آراءه ويصونون مبادئ الحكم . أما الرئيس ووزرائه فمستبعدون عن الكونجرس ، وبذلك لا يتسنى لنفوذه وآرائه أن تصل إلى هذه الهيئة الكبرى إلا بطريق غير مباشر . فملك فرنسا يقف على قدم المساواة إذن مع المجالس التشريعية ، فهي لا تستطيع أن تعمل بدونه ، كما لا يستطيع هو أن يعمل بدونها . فمركز الرئيس إلى جانب مركز التشريع أشبه بسلطة ثانوية ، تابعة غير مستقلة .

وحتى في ممارسته السلطة التنفيذية . بمعناها الصحيح . وهي النقطة التي يبدو أن مركزه فيها يشبه مركز الملك الفرنسي كل الشبه . تجد الرئيس يعمل تحت تأثير عدة عوامل تجعل مركزه دون مركز الملك . فسلطة ملك فرنسا تمتاز على سلطة الرئيس بميزة الدوام أولاً .. والدوام عنصر من أهم عناصر القوة . فلا شيء يحتمل أن يخشى منه أو أن يجب إلا إذا كان المفروض فيه أنه دائم . فليس الولايات المتحدة حاكم منتخب لمدة أربعة أعوام ، على حين أن ملك فرنسا وراثي .

ورئيس الولايات المتحدة يظل في ممارسته سلطته التنفيذية تحت رقابة حريصة ، ففي قدرته أن يعد مشروع مخالفة مثلاً ، إلا أنه لا يستطيع أن يرميها ، وله أن يقترح اسم موظف ما ليشغل منصباً معيناً ، ولكن ليس له أن يعينه ، أما ملك فرنسا فمطلق في دائرة سلطته التنفيذية .

ورئيس الولايات المتحدة مسئول عن أعماله ، ولكن شخص الملك مصون ومقدس لا يحدنى عليه بمقتضى القانون الفرنسى .

ومع ذلك فالرأى العام من حيث هو قوة موجهة لايزال فوق كل من الملك والرئيس ، إلا أن قوته فى فرنسا أقل تحديداً ، وأكثر غموضاً ؛ هذا ، وتأييد القوانين لقوة الرأى العام أقل فى فرنسا منها فى أمريكا ، ومع ذلك فهذه القوة موجودة ، فتعمل فى أمريكا عن طريق الانتخاب والقرارات . أما فى فرنسا فتعمل بوساطة الثورات . فعلى الرغم من اختلاف دستورى هاتين الدولتين ، فالرأى العام هو السلطة الطاغية فى كل منهما . فمبدأ التشريع الأساسى - وهو مبدأ جمهورى فى ذاته - واحد فى الدولتين على الرغم من أن تطوره قد يكون حراً ، حرية قليلة أو كبيرة . وتكون نتائجه مختلفة . وعلى هذا فلا يسمنى إلا أن أستنتج أن فرنسا بملكها أقرب إلى الجمهورية من مقربة الاتحاد ورئيسه إلى الملكية .

لم أذكر فى كل ما تقدم غير نقاط الخلاف الأساسية ، التى تميز أحدهما عن الآخر . ولو دخلت فى التفصيلات لكان التضاد الذى بينهما أوضح وأبرز .

هذا وقد سبق أن ذكرت أن رئيس الولايات المتحدة لا يمارس سلطته إلا فى دائرة سيادة جزئية ، أما سيادة الملك فى فرنسا فكاملة غير منقسمة . وكان يصح لى أن أبين أن قوة حكومة الملك فى فرنسا تتجاوز حدودها الطبيعية ، مهما كانت هذه الحدود واسعة ، وأنها تغفل فى دائرة مصالح الناس الشخصية بآلاف الطرق المختلفة . ولنضرب مثلاً لهذا النفوذ بذلك الذى ينشأ عن وجود عدد ضخم من الموظفين العامين الذين يحصلون على مرتباتهم من الحكومة التنفيذية . فعدد هؤلاء الموظفين تجاوز كل عدد سابق ، فقد بلغ (١٣٨٠٠٠) مائة وثمانية وثلاثين ألفاً . ويصبح لنا أن نعد تعيين كل منهم مصدراً من مصادر القوة . هذا وليس لرئيس الولايات المتحدة وحده الحق فى تعيين أى موظف عام ، ولا يزيد مجموع الموظفين العامين فى الولايات المتحدة الآن (*) على ١٢٠٠٠ موظف .

الأسباب العارضة التى قد تزيد سلطان الحكومة التنفيذية

أمن الولايات المتحدة الخارجى - جيش من ستة آلاف رجل - سفن قليلة العدد - للرئيس امتيازات عظيمة ، ولكن لافرة له لممارسة هذه الامتيازات - وهو ضعيف فى الامتيازات التى يمارسها فعلاً .

إن كانت الحكومة الفرنسية أضعف فى أمريكا منها فى فرنسا فمرد ذلك إلى الظروف أكثر منه إلى قوانين البلاد .

تجد السلطة التنفيذية فى مجال علاقاتها الخارجية الفرص لإظهار ما لها من مهارة ومن

(*) وقت صدور الطبعة الإنجليزية من هذا الكتاب .

قوة ، فإن كان كيان الاتحاد (الولايات المتحدة) مهدداً دائماً ، وإن كانت أهم مصالحه متصلة كل يوم بمصالح الأمم القوية الأخرى ، صار للسلطة التنفيذية أهمية متزايدة بنسبة ما ينتظر منها أن تقوم به من إجراءات ، أو بنسبة ما تنفذه منها فعلاً . وليس من شك في أن رئيس الولايات المتحدة هو القائد الأعلى للجيش ، ولكنه جيش لا يزيد على ستة آلاف جندي ؛ وهو قائد الأسطول ، ولكنه أسطول يتكون من عدد قليل من السفن ؛ وهو الذى يوجه علاقات الاتحاد الخارجية ، ولكن الولايات المتحدة لا جيران لها . فإن كان المحيط يفصلها عن سائر أجزاء العالم ، وكانت لا تزال أضعف من أن تهدف إلى السيطرة على البحار فهي لا أعداء لها . ويندر أن تصطدم مصالحها بمصالح أية أمة أخرى من أمم العالم^(١) . وفي هذا ما يؤيد القول بأن الحكومة عملياً يجب ألا يحكم عليها بحسب الأساس النظرى الذى يقوم عليه دستورها . فرئيس الولايات المتحدة حائز لكل ما للملك من امتيازات تقريباً ؛ ولكن لا فرصة عنده لممارستها . فما يستطيع أن يمارسه منها في الوقت الحاضر محدود كل الحد . فالقوانين تخول له أن يكون قوياً ولكن الظروف تعمل على استبقائه ضعيفاً .

ومن جهة أخرى فإن ما في امتيازات ملك فرنسا من قوة عظيمة نشأ من الظروف . فالحكومة التنفيذية في فرنسا في كفاح متصل مع العقبات الكأداء التى في سبيلها ، ولديها موارد ضخمة تمكنها من التغلب عليها . ومن ثم هي تتسع وتزداد بحسب ما تنجزه من أعمال وما توجهه من الأحداث دون حاجة إلى إجراء أى تعديل في دستورها . فإن كانت القوانين قد جعلتها ضعيفة ومحدودة مثل حكومة الولايات المتحدة فإن نفوذها سرعان ما يصبح مع ذلك أكبر وأشمل .

رئيس الولايات المتحدة ليس بحاجة إلى أغلبية في المجلسين التشريعيين كي يستطيع أن يدير شؤون الحكم

ومن البدييات المقررة في أوروبا أن الملك الدستورى لن يستطيع أن يقوم بمهام الحكم إذا ما وقف في وجهه المجلسان كلاهما . ولكن المعروف أن كثيرين من رؤساء الولايات المتحدة قد فقدوا الأغلبية في الهيئة التشريعية دون أن يضطروهم ذلك إلى النزول عن السلطة العليا ، ومن غير أن يعملوا على إنزال شر كبير بالأمة . فقد سمعت هذه الحقيقة تقتبس وتتخذ دليلاً على استقلال الحكومة التنفيذية في أمريكا وعلى قوتها . ومع ذلك فأقل تفكير يقنعنا بأن العكس هو الصحيح ، وهذا دليل على ضعفها لا على استقلالها وقوتها . يقتضى الملك في أوروبا تأييد السلطة التشريعية إياه حتى يتمكن من أداء الواجبات

(١) يلاحظ أن المؤلف لم يشر في شيء هنا إلى مبدأ منرو الشهير الذى أعلن سنة ١٨٢٣م وكان له أثر كبير في توجيه سياسة أمريكا الخارجية مدة طويلة .

التي يفرضها عليه الدستور ، لأنها واجبات جسام . فليس الملك الدستورى فى أوربا منفذاً للقوانين فحسب ، بل إن تنفيذها يقع عليه كله حتى صارت له القدرة على شل قوتها إذا وقفت ضد مقاصده ، فهو بحاجة إلى مساعدة المجلسين التشريعيين لوضع القوانين ، ولكن هذين المجلسين بحاجة إلى قوة لتنفيذها ؛ فهاتان السلطانان لا تستطيعان أن تعمل إحداهما من غير الأخرى وإذا ما اختلفتا تعطل دولاب الحكومة .

لا يستطيع الرئيس فى أمريكا أن يحول دون تنفيذ أى قانون ، كما لا يستطيع أن يتفادى التزامه بتنفيذه بالقوة . فلا شك فى أن معاونته فى إخلاص وهمة ، مفيدة فى إدارة الشؤون العامة ، ولكنها ليست مما لا يمكن الاستغناء عنه ، فهو فى كل أعماله الهامة خاضع مباشرة ، أو بالوساطة ، للهيئة التشريعية . ولا يستطيع بمطلق سلطته وحدها أن يعمل شيئاً يذكر . فضعفه إذن ، وليست قوته ، هو الذى يمكنه من أن يبقى على الرغم من معارضة السلطة التشريعية . أما فى أوربا فيجب أن يسود الانسجام التام بين التاج والمجلس التشريعى . فأى صدام بينهما قد يكون خطيراً ، على حين أن هذا الانسجام ليس مما لاغنى عنه فى أمريكا لأن مثل هذا الاصطدام محال .

انتخاب الرئيس

تزداد أخطار الانتخابات بنسبة ما يترتب عليها من امتيازات - هذا النظام جائز فى أمريكا لعدم الحاجة إلى سلطة تنفيذية قوية - كيف ساعدت الظروف على إنشاء النظام الانتخابى - لم كان انتخاب الرئيس لا يغير من مبادئ هذه الحكومة - تأثير انتخاب الرئيس فى صغار الموظفين .

تدلنا الخبرة ، ويدلنا التاريخ كذلك ، على أن ما فى نظام الانتخابات من أخطار تتجلى واضحة عند انتخاب رئيس لحكومة شعب عظيم . وسأتحدث عن هذه الأخطار بالإشارة إلى أمريكا وحدها .

وقد تزداد هذه الأخطار أو تقل بحسب المركز الذى تشغله السلطة التنفيذية فى البلاد ، وبحسب ما لهذه السلطة من شأن فى الدولة . هذا ، وتختلف هذه الأخطار فى شدتها بحسب طريقة الانتخاب وظروف الناخبين . وأكبر حجة تذكر ضد انتخاب رئيس الحكومة حجة لها ما يبررها ، وهى أن هذا الانتخاب مجال فسيح لاستئثار مطامع الناس الخاصة ؛ وقد يدفعهم إلى التهور فى السعى وراء القوة والسلطان . حتى إذا لم تتوافر لهم الوسائل المشروعة للتجأوا فى كثير من الأحوال إلى القوة للاستيلاء على ما يمنعهم عنه الحق . ولا يخفى أنه كلما ازدادت امتيازات السلطة التنفيذية اشتد إغراؤها . وكلما استثيرت مطامع المرشح تحمس له جماعة من الأنصار رجاء أن يكون لهم نصيبهم فى النفوذ عندما يفوز زعيمهم بمنصب الرئاسة . وهكذا تزداد الأخطار التى تترتب على انتخاب

الرئيس بنسبة تأثير هذه القوة التنفيذية تماماً في الدولة، فتورات بولندا لا تعزى إلى النظام الانتخابي فيها وحده بل تعزى أكثر من ذلك إلى أن الملك المنتخب هذا ملك على دولة قوية .

وقبل أن نناقش ما للنظام الانتخابي من فوائد مطلقة ينبغي إجراء بحوث تمهيدية من حيث المركز الجغرافي والقوانين والعادات والعرف والآراء الذائعة بين الشعب المراد إدخال هذا النظام فيه ، وهل تسمح بإنشاء حكومة تنفيذية ضعيفة ومعتمدة على غيرها أم لا تسمح بذلك . فإن نحن حاولنا أن نجعل سيداً قوياً وفي الوقت نفسه منتخباً ، كان معنى ذلك ، في رأيي ، أننا نجمع بين فكرتين غير منسجمتين . هذا ، والوسيلة الوحيدة التي أعرفها لتحويل النظام الملكي الوراثة إلى سلطة انتخابية هي الحد مقدماً من مجال هذا النظام ، والتقليل شيئاً فشيئاً من امتيازاته . وأن يعود الشعب تدريجياً على أن يعيش من غير حمايته . ولكن هذا ما لا يفكر الجمهوريون في أوروبا أن يعملوه أبداً . فالكثيرون منهم لا يكرهون الاستبداد إلا أنهم ذاقوا الكثير من مراراته . فالظلم ، لامدى قوة السلطة التنفيذية هو الذى يستثير عداوتهم ، فتراهم يهاجمون الاستبداد من غير أن يدركوا مدى اتصاله الوثيق بالسلطة التنفيذية .

لم يقن مواطن إلى اليوم بأن يعرض شرفه وحياته ليكون رئيساً للولايات المتحدة ، بسبب أن سلطة هذا مؤقتة ومحدودة وثنائية . إن المكافأة المنتظرة من مواتاة الحظ يجب أن تكون عظيمة سخية حتى يتشجع المغامرون على الدخول في هذه اللعبة المستيسة . لم يحدث بعد أن استطاع مرشح أن يستثير حماسة الشعب الخطيرة أو عواطفهم العارمة لمصلحته ؛ ويرجع ذلك إلى سبب بسيط ، فإنه عندما يكون على رأس الحكومة لا يجد تحت تصرفه سوى مقدار ضئيل من القوة والثروة وانحد يستطيع أن يوزع منه على أنصاره ، فضلاً عن أن نفوذه في الدولة أصغر من أن يؤدي إلى إنجاح طائفة تعتمد على ترقيه إلى مركز القوة ، أو إلى دمارها .

إن ميزة الملكيات الوراثية الكبرى هي أن المصلحة الشخصية لأسرة معينة ترتبط دائماً بمصالح الدولة أوثق ارتباط . فهذه المصالح لا تهمل أبداً لحظة واحدة ، فإن لم تكن شئون الدولة الملكية تدار على نحو أفضل مما تدار به شئون الجمهوريات فلديهم على الأقل دائماً من يستطيع أن يديرها إدارة طيبة كانت أو سيئة ، بحسب قدرته . أما في الدولة الانتخابية فإن دولا ب الحكومة يقف من تلقاء نفسه عند اقتراب ميعة الانتخابات ولفترة قبله . لاشك أن القوانين قد تعمل على استعجال عملية الانتخاب التى يصح أن تدار ببساطة وتنجز بسرعة حتى لا يبقى مركز القوة شاغراً أبداً ، ولكن على الرغم من هذه الاحتمالات فإن فراغاً لا بد أن يحدث في عقل الشعب . فعندما يقترب موعد الانتخابات لا يفكر رئيس السلطة التنفيذية إلا في المعركة المقبلة ، فلم يعد أمامه شيء يتطلع إليه ولا هو يستطيع أن يبدأ مشروعات جديدة ، فلا يسعه عندئذ إلا أن يستمر في غير اكتراث

في المشروعات التي قد تم على يدي آخر غيره . قال الرئيس جفرسون في ٢١ يناير سنة ١٨٠٩ قبل موعد الانتخاب بستة أسابيع^(١) (بل قبل تركه المنصب بستة أسابيع فعلاً) قال : « إنني أقرب كثيراً من وقت تقاعدي من منصبى هذا ، فلم أعد أشعر بشهوة ما ، ولا أشارك في شيء ، ولا أعبر عن أية عاطفة . ويبدو لي أن من العدالة أن أدع خلفي اتخاذ الخطوات التي عليه أن يتمها في المشروعات ، والتي سيكون مسئولاً عنها . ومرة أخرى تركز أنظار الأمة جميعاً في نقطة واحدة ، فكلهم يتربص بميلاد حادث هام » .

وكلما اتسع نفوذ السلطة التنفيذية وعظم عملها المستمر ، وزادت ضرورة هذا العمل ، ازداد خطر فترة التعليق والانتظار . فالأمة التي اعتادت الحكم أو اعتادت على سلطة تنفيذية قوية ستتهز حتماً من جراء الانتخابات . ففي الولايات المتحدة قد يتراخي عمل الحكومة من غير أن يكون من ورائه أى خطر ، لأنها دائماً ضعيفة ومحدودة .

فمن مثالب النظام الانتخابي الرئيسية أنه يخلق نوعاً من عدم الاستقرار في سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، ولكن الناس لا يشعرون بهذا العيب فعلاً ، مادام نصيب الرئيس من السلطة التي يعهد بها إليه ضئيلاً . فمبادئ الحكم لم يعتورها أى اختلاف في روما ، على الرغم من أن القناصل كانوا يبدلون كل عام ، ولأن السلطة الموجهة كانت في أيدي مجلس الشيوخ (السناتور) وهو هيئة وراثية . ففي غالبية الحكومات الملكية في أوروبا التي يقضى نظام الحكم فيها بانتخاب الملك ، يحدث انقلاب كبير عند كل انتخاب جديد . إن للرئيس في أمريكا تأثيراً معيناً في شئون الدولة ولكنه مع ذلك لا يديرها ، فالقوة الغالبة في أيدي ممثلي الأمة كلها ، وعلى ذلك فإن مبادئ الدولة السياسية تتوقف على الشعب في جملته لا على الرئيس وحده . ومن ثم لم يكن للنظام الانتخابي في أمريكا أى تأثير ضار على ثبات الحكومة . ولكن عدم وجود مبادئ ثابتة شر أصيل في النظام الانتخابي حتى إنه لا يزال يدرك بوضوح في نطاق سلطة الرئيس مهما كان ذلك النطاق ضيقاً .

يسلم الأمريكيون بأن رئيس السلطة التنفيذية يجب أن يكون حراً في اختيار معاونيه وعزهم إذا شاء ، وذلك كي يؤدي ما عليه من واجبات ، ويضطلع بأعباء المسئولية كلها . أما الهيئات التشريعية فهي إنما تراقب سلوك الرئيس ، أكثر مما توجهه . وترتب على ذلك أن كان حظ جميع الموظفين العامين الفدراليين عند كل انتخاب معلقاً . هذا ، وقد تشكى الناس في البلاد الملكية الدستورية من أن حظ صغار الموظفين في إدارة ما في أوروبا يتوقف على حظ الوزراء . ولكن الضرر أعظم من ذلك وأدهى في الحكومات الانتخابية . وسبب

(١) الرئيس الثالث للولايات المتحدة (١٨٠١ - ١٨٠٩) وقد انتهت رئاسته الثانية في مارس سنة ١٨٠٩ م .

ذلك واضح لا يخفى . فالوزارات المتوالية في الحكومات الملكية الدستورية تتكون بسرعة . ولما كان ممثل السلطة التنفيذية لا يتغير كثيراً فروح التغيير والتجديد تظل في حدود ضيقة ، وما نرى من تغييرات إنما تحدث في التفاصيل الإدارية لا في أصولها ومبادئها . أما إبدال نظام بآخر كل أربع سنوات في أمريكا بحسب ما ينص عليه القانون فيدعو إلى حدوث انقلاب . وما قد يحل بالأفراد من كوارث يكون نتيجة هذا الوضع . ويجب بأن نسلم بأن عدم التأكد من البقاء في الوظائف العامة في أمريكا لا يؤدي إلى تلك النتائج السيئة التي يتوقعها الناس من ورائه في البلاد الأخرى . فمن الميسور كل اليسر الحصول على منصب مستقل في الولايات المتحدة - إن الموظف العام الذى يفقد وظيفته قد يحرم من كثير من مباحج الحياة ، ولكنه لا يعدم وسيلة يكسب بها رزقه .

سبق أن أشرت في مطلع هذا الفصل إلى أن الأخطار التى تنجم عن النظام الانتخابى إذا ما طبق على رئيس الدولة ، تزداد أو تنقص بحسب الظروف الخاصة بالشعب الذى اختار هذا النظام . فمهما ضيقت وظائف الدولة التقليدية فهى لابد مؤثرة تأثيراً كبيراً في سياسة البلاد الخارجية ، إذ لا يتسنى البدء بأية مفاوضات ، أو إجراؤها بنجاح إلا بوساطة شخص واحد . وكلما ازداد مركز الشعب قلقاً وخطراً مست الحاجة إلى سياسة خارجية ثابتة منسقة ، وازداد ما في نظام انتخاب الرئيس الأعلى من خطر . فسياسة الأمريكيين حيال العالم جميعه بسيطة كل البساطة حتى لنكاد نقول أنه لأحد بحاجة إليهم ، ولا هم بحاجة إلى أحد . فاستقلالهم لم يكن مهدداً في أى وقت أبداً . وعمل السلطة التنفيذية عندهم مقيد بالظروف بقدر ما هو مقيد بالقوانين . ويستطيع الرئيس أن يغير من سياسته ويبدل من غير أن يورط الدولة في مأزق ، أو يؤدي بها إلى الدمار . وأياً كانت امتيازات السلطة التنفيذية ، فالفترة التى تسبق الانتخابات مباشرة ، والفترة التى تجرى في أثنائها يجب أن تعتبر دائماً أزمة قومية . فكلما ازداد الارتباك الداخلى ، وكلما ازداد ما يهدد البلاد من أخطار خارجية ازداد خطر هاتين الفترتين ، ولا يستطيع غير عدد قليل من الأمم في أوروبا تفادى كوارث الفوضى أو الغزو في كل مرة يكونون فيها مشغولين بانتخاب رئيس جديد عليهم^(١) . أما في أمريكا فاجتمع تكوّن على نحو يجعله يظل ثابتاً على قواعده دون أية حاجة إلى مساعدة أحد . فهو لا يخشى شيئاً من الأخطار الخارجية . قد يكون انتخاب الرئيس مدعاة للتيج والاضطراب ولكنه ليس مدعاة للدمار والخراب .

طريقة الانتخاب

تجلى مهارة المشرعين الأمريكيين في طريقة الانتخاب التى اختاروها - إيجاد هيئة انتخابية خاصة - أصوات هؤلاء الناحين المنفصلة - الحالة التى يدعو فيها مجلس النواب لانتخاب الرئيس - نتائج الاثنى عشر انتخاباً التى حدثت منذ إنشاء الدستور .

(١) عندما يتحدث المؤلف عن الجمهوريات في أوروبا ، تكون دولة بولندا (بولونيا) نصب عينيه ، فاريخها في القرن الثامن عشر يؤيد أقواله . وقد صرح المؤلف بذلك في الصفحة التالية .

زيادة على ما فى هذا النظام من أخطاء ذاتية ، فقد تنشأ أخطاء أخرى كثيرة من جراء طريقة الانتخاب ، وهى أخطاء ييسر للمشرع تحاشيها بما يتخذ من احتياطات . فإن اجتمعت أمة مسلحة فى مكان عام لتختار رئيسها ، تعرضت لكل المصادفات التى تؤدى إلى قيام حرب أهلية يمكن أن تنشأ عن مثل هذا الإجراء ، فضلاً عما ينشأ من الأخطار الذاتية فى النظام الانتخابى نفسه . فالقوانين البولوية التى أخضعت انتخاب الرئيس إلى « فيتر » شخص واحد كانت توحى باغتيال هذا الشخص ، أو أنها مهدت الطريق إلى الفوضى .

ف عندما نفحص المؤسسات السياسية والأحوال الاجتماعية والسياسية فى الولايات المتحدة يدهشنا ذلك الانسجام الرائع بين منح الحظ ، وجهود الإنسان . فقد توافر لهذه الأمة سببان من أسباب السلام الداخلى الرئيسية ؛ فهى أمة حديثة يقطنها شعب قديم العهد بممارسة الحرية ، فضلاً عن أنها لاجبران لها تخشى أن ينصبوها العداء . هذا وقد أفاد المشرعون الأمريكيون من هذه الظروف المواتية فخلقوا سلطة تنفيذية ضعيفة وثانوية يمكن أن يجعلوها انتخابية من غير أن يخشوا أى خطر من وراء ذلك .

فلم يتبق هؤلاء المشرعين بعد ذلك إلا أن يختاروا من طرق الانتخاب الكثيرة أقلها خطراً . هذا ، وتتفق القواعد التى وضعوها بشأن هذه النقطة اتفاقاً رائعاً مع الضمانات التى سبق أن قدمتها لهم طبيعة البلاد الجغرافية والسياسية . وكان هدفهم أن يتوصلوا إلى طريقة الانتخاب التى تعبر خير تعبير عن إرادة الشعب واختياره ، مع إحداث أقل ما يمكن إحداثه من اضطرابات وتعطيل فى دولاى العمل . فقد سلموا بادئ ذى بدء بأن الأغلبية البسيطة هى التى يجب أن يكون لها القول الفصل فى هذه النقطة . ولكن الصعوبة كانت فى الحصول على هذه الأغلبية من غير أن يكون ثمة فترة تأخير . فهذا التأخير خطر ، ومن الأهمية بمكان العمل على تفاديه . فيندر أن يحصل شخص ما من أول محاولة على أغلبية أصوات شعب عظيم . وإن هذه الصعوبة لتزداد شدة فى جمهورية تتكون من ولايات متحالفة ، فيها النفوذ المحلى أرق وأقوى بكثير مما فى غيرها . وكانت الوسيلة التى اقترحت لتحاشي هذه العقبة الثانية هى أن يعهد بسلطات الأمة الانتخابية إلى هيئة تمثلها تمثيلاً صحيحاً . هذا ، وإن طريقة الانتخاب هذه تجعل قيام الأغلبية أكثر احتمالاً ، إذ كلما قل عدد الناخبين ازدادت فرص وصولهم إلى اتفاق ؛ ذلك إلى أنها تتيح احتمالاً آخر لاختيار أرشد . بقى إذن أن يتقرر إن كان يعهد بحق الانتخاب هذا إلى المجلس التشريعى نفسه ، وهو المجلس الذى يمثل الشعب عادة ، أو أن يعهد إلى هيئة انتخابية خاصة تؤلف لهذا الغرض وحده - غرض انتخاب الرئيس . وقد اختار الأمريكيون الأمر الثانى اعتقاداً منهم بأن الذين يختارون لوضع القوانين فحسب ، لا يمثلون رغبات الأمة تمثيلاً كاملاً من حيث انتخابها رئيسها الأكبر . ولما كانوا ينتخبون لمدة أكثر من سنة واحدة فالدوائر الانتخابية التى يمثلونها قد تكون غير ثابتة رأياً فى ذلك الوقت . وقد رأى أن المجلس التشريعى إذا

ما أعطى حق انتخاب رئيس السلطة التنفيذية قد يتعرض أعضاؤه في فترة من الزمن قبل الانتخاب ، لمناورات الرشوة والدس والوقية ، على حين أن الناخبين الخاصين يظلون متصلين بال جماهير ، شأنهم شأن المخلفين ، حتى يوم الانتخاب حيث لا يظهرون سوى لحظة قصيرة يعطون فيها أصواتهم .

ولذلك تقرر أن تعين كل ولاية عدداً من الناخبين ، يقومون بدورهم بانتخاب الرئيس . وإذا لوحظ أن المجالس التي عهد إليها باختيار الموظف الأول في البلاد الانتخابية ، انقلبت حتماً إلى مباءة للدس والشهوات والجماعات السرية ، وأنها اغتصبت في بعض الأحيان سلطات ليست لها ، وأن إجراءاتها أو التشكك الذي يترتب عليها ، كانت تدوم في بعض الأحيان طويلاً مما يؤدي إلى الأضرار بسعادة الدولة - تقرر أن يصوت الناخبون جميعاً في يوم واحد ، من غير حاجة إلى أن يجتمعوا كلهم في مكان واحد . فهذا الانتخاب المزدوج يجعل الحصول على الأغلبية أمراً محتملاً . وإن لم يكن مؤكداً ، ذلك لأنه من الجائز ألا يتوصل الناخبون إلى اتفاق فيما بينهم ، كما قد لا يتفق أهالي دوائرهم الانتخابية . وفي هذه الحالة لا يكون ثمة مناص من الانتخاب إلى وسيلة من ثلاث : فإما أن يعين ناخبون جدد أو أن يرجع من جديد إلى الناخبين الذين سبق تعيينهم ويستشاروا في الأمر ، أو أن يعطى الانتخاب إلى هيئة أخرى . فالولاياتان الأوليان قد تؤديان إلى تأجيل الاختيار النهائي مما يديم الاضطراب ، وهو أمر مقرون به الخطر دائماً . وعلى ذلك اختيرت الوسيلة الثالثة ، وتم الاتفاق على أن تنقل الأصوات في صناديق محتومة إلى رئيس مجلس الشيوخ ، ولا تفتح إلا في يوم معين يحضره أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب . فإذا لم يحصل أحد من المرشحين على الأغلبية اتجه مجلس النواب في الحال إلى انتخاب الرئيس على شريطة أن يُختار واحد من المرشحين الثلاثة الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في المجمع الانتخابي^(١) .

وهكذا نرى أن الانتخاب لا يعهد به إلى الممثلين العاديين للأمة إلا في حالة لا يتكرر حدوثها كثيراً ، ذلك إلى أنه لا يمكن التسبب بها مطلقاً ، وحتى في هذه الحالة فإنهم يضطرون إلى اختيار مواطن سبق أن رشحته أقلية قوية من الناخبين الخاصين . فهذه الوسيلة السعيدة ينضم الاحترام الواجب لصوت الشعب إلى أقصى نشاط ممكن في التنفيذ ، وإلى تلك الاحتياطات التي تقتضيها مصلحة البلاد . ولكن قيام مجلس النواب بالفصل في المسألة لا يستلزم أن يكون بالضرورة حلاً للمشكلة لأن أغلبية هذا المجلس قد تكون مع ذلك موضع شك ، وفي هذه الحالة لا يصف لنا الدستور أى علاج ، ومع ذلك لتحديد عدد المرشحين بثلاثة وبإحالة الأمر إلى هيئة عامة مستترة تكون قد أزالَت جميع العقبات التي ليست ذاتية في نظام الانتخاب نفسه .

ففي الأربع والأربعين سنة التي مضت على نشر الدستور الفدرالي حدث اثنا عشر

(١) في هذه الحالة يكون القرار بأغلبية الولايات ، وليس أغلبية الأعضاء ، بحيث لا تكون ولاية نيويورك أكثر نفوذاً من ولاية رود آيلاند في حسم الموضوع .

انتخاباً للرئاسة في الولايات المتحدة - عشرة منها تمت مباشرة بأصوات الناخبين الخاصين من مختلف الولايات في وقت واحد . ولم يمارس مجلس النواب حقه الاستثنائي الذي يحول له الفصل في حالة عدم التأكد إلا مرتين اثنتين ، الأولى سنة ١٨٠١ عند انتخاب توماس جفرسون^(١) والثانية سنة ١٨٢٥ عند انتخاب كوينزي آدمز^(٢) .

أزمة الانتخابات

قد يعد وقت الانتخاب أزمة قومية - لماذا ؟ أهواء الشعب - قلق الرئيس - الهدوء الذي يعقب وقت الانتخاب وهو وقت كله تهيج واضطراب .

بينت الظروف المواتية التي عاوت الولايات المتحدة على اختيار نظام الانتخاب ، والاحتياجات التي اتخذتها السلطة التشريعية لتفادي ما قد ينجم عنه من الأخطار . فقد خبر الأمريكيون كل أنواع الانتخاب ، وعرفوا بالخبرة مدى أقصى درجة من التهيج والاضطراب يمكن ألا تتعارض مع استقرار الأمن العام . فاتساع رقعة البلاد ذلك الاتساع العظيم ، وبعبثة سكانها يجعلان حدوث اصطدام بين الأحزاب أقل احتمالاً ، وأقل خطراً منه في البلاد الأخرى .

فلم ينجم إلى الآن أى خطر من الظروف السياسية التي تجرى فيها الانتخابات ، ومع ذلك فإن وقت انتخاب الرئيس يصح أن يعد أزمة حاقت بالبلاد .

وليس من شك في أن نفوذ الرئيس الأمريكي على الشئون العامة ضعيف وغير مباشر . ولكن إن كان انتخاب الرئيس أمراً ليس بذى أهمية كبيرة لكل مواطن على حدة ، فهو يهم المواطنين في مجملتهم . ومهما كان الاهتمام قليلاً وتافها فإنه يتخذ أهمية بالغة عندما يصبح عاما . فإذا قارنا الرئيس بملوك أوروبا اتضح لنا أنه لا يملك غير القليل من الوسائل التي تؤدي إلى إيجاد أنصار له . ولكن المناصب التي تحت تصرفه كثيرة ومنوعة بشكل يستثير عدة آلاف من الناخبين إلى الاهتمام بإنجاحه مباشرة أو بالوساطة . ذلك إلى أن الأحزاب في الولايات المتحدة تندفع إلى التكتل حول الفرد كي تتخذ شكلاً ملموساً ، في نظر الجماعة ، وتقدم اسم المرشح للرئاسة على أنه رمز لنظرياتها وتشخيص لها . ومع هذا ، كانت الأحزاب جميعها تهتم بكسب الانتخاب ، لا من حيث النظر إلى فوز مبادئهم برعاية الرئيس المنتخب ، ولكن لتظهر بانتخابه أن مؤيدي هذه المبادئ قد أصبحت لهم الأغلصة .

(١) هو توماس جفرسون (١٧٤٣ - ١٨٢٦) الرئيس الثالث للولايات المتحدة (١٨٠١ - ١٨٠٩) وكانت له ضلع كبيرة في الثورة الأمريكية ويعزى إليه تحرير وثيقة إعلان الاستقلال الشهيرة وفي مدته اشترت الولايات المتحدة إقليم لويزيانا من فرنسا .

(٢) هو جون كوينزي آدمز (١٧٦٧ - ١٨٤٨) الرئيس السادس للولايات المتحدة (١٨٢٥ - ١٨٢٩) .

وقبل أن يحل الوقت المحدد بزمان طويل يصير موضوع الانتخاب حديث الناس الهام وشغلهم الشاغل ، فيتزايد التحمس الطائفي وتتقد كل الشهوات المصطنعة التي يمكن أن يتصورها الخيال في بلاد سعيدة هائلة متمتع بالطمأنينة والسلام . وزيادة على ذلك يكون الرئيس مشغولاً بشئون الدفاع عن النفس ، فلا يعود يحكم بما فيه مصلحة الدولة ، بل بما فيه مصلحة انتخابية ، فتراه يتملق الأغلبية ويتذلل لها بدلاً من أن يكبح أهواءها كما يقتضيه واجبه ، فإنه كثيراً ما يسترضى أسوأ أهوائها . وكلما اقترب ميعاد الانتخاب ازداد نشاط الدس والدماسين وتيج الشعب كله ، وانقسم المواطنون معسكرات متعادلة ، كل معسكر فيها يتخذ اسم مرشحه الحبيب إليه ، فصبح الأمة كلها في اضطراب المحموم . لقد صار الانتخاب موضوع الصحف اليومية وموضوع أحاديث الناس وأسمارها الخاصة ، وغاية كل تفكير ، وكل عمل من أعمال . إنه أصبح موضوع الساعة الوحيد . صحيح أنه بعد أن يتم الانتخاب ينقضى كل هذا التحمس ويزول ويعود الهدوء إلى نصابه ويهبط فيضان النهر الذي كاد يطفئ على جانبه ويعود إلى مستواه العادي . لكن من ذا الذي يستطيع أن يتمالك نفسه فلا يدهش من هبوب مثل هذه العاصفة ؟

إعادة انتخاب الرئيس

إعادة انتخاب رئيس السلطة التنفيذية تجعل الدولة نفسها مصدراً للدس والرشوة - هم رئيس الولايات المتحدة الأول ، أن يعاد انتخابه - ضرر إعادة الانتخاب في أمريكا بوجه خاص - آفة الديمقراطية فيها ، أنها تخضع السلطة كلها تدريجياً لأقل رغبة من رغبات الأغلبية - وإعادة انتخاب الرئيس تشجع على زيادة هذا الشر .

ترى هل أصاب المشترون في الولايات المتحدة بالسماح بإعادة انتخاب الرئيس أم أخطأوا^(١) فحرمان رئيس السلطة التنفيذية من أن يعاد انتخابه يبدو لأول وهلة أمراً لا يستسيغه عقل . وكلنا يعلم أن شخصاً واحداً قد يؤثر بمواهبه أو أخلاقه في مصر أمة بأسرها ، وبخاصة في الأزمان العصيبة . فإصدار المواطنين قانوناً يمنع من إعادة انتخاب الحاكم يحرمهم خير وسيلة عندهم لضمان سعادة البلاد وإنقاذها . أليس من غريب المتناقضات أن يمنع إنسان من الحكم في الوقت الذي أثبت فيه جدارته وقدرته على حكم البلاد حكماً رشيداً .

إن كانت هذه حججاً قوية فثمة أسباب ضدها قد تكون أوجه منها ؛ الدسائس والرشوة رذائل ذاتية في كل حكومة منتخبة . وإذا ما أجمزت إعادة انتخاب رئيس

(١) يلاحظ أن المؤلف يرضى عن مبدأ اختيار الموظفين العامين ، وعن الانتخاب لمطلقين للأمة ولكنه لا يرضى عن أن يكون الرئيس منتخباً . فهو هنا يتناقض مع موله الأرسطراطية التي لم يستطع أن يتخلص منها تماماً .

الدولة ، تفاقمته هذه الشرور وأضررت بكيان الدولة نفسه . فإن سعى مواطن وراء الترقى عن طريق الدس انحصرت مناوراته في دائرة ضيقة كل الضيق ، أما إن نزل رئيس الحكام إلى المعركة استغل قوة الدولة في تحقيق أغراضه . ففي الحالة الأولى يكون المعول على موارد الفرد ، وهي ضعيفة ، أما في الحالة الثانية ، فالدولة ذاتها ، بواسع نفوذها ، تشتغل بأمور الدس والرشوة . فمن يقترب من المواطنين أعمالاً شائنة للحصول على القوة والسلطان إنما يفعل ذلك على نحو لا يضر بسعادة الأمة إلا بطريق غير مباشرة . أما إن نزل ممثل السلطة التنفيذية إلى الميدان تضاءلت مشاغل الدولة كلها في نظره وهبطت إلى مرتبة ثانوية من الأهمية ، وصارت مسألة نجاحه في الانتخابات شغله الشاغل ؛ ولم تعد جميع المفاوضات العامة والقوانين في نظره سوى طرق من الدعاية الانتخابية ؛ وصارت المناصب مكافآت على ما يقدم إلى رئيس الدولة من خدمات ، لا على ما يقدم للأمة نفسها . فإن لم يكن نفوذ الحكومة مضرراً بالبلاد فإنه لم يعد على الأقل مفيداً للأمة التي قامت من أجلها هذه الحكومة .

يستحيل على المرء منا أن يفكر في سير الأمور العادى في الولايات المتحدة من غير أن يلحظ أن رغبة رئيسها الأولى أن يعاد انتخابه ، وهي رغبة تسيطر على تفكيره وتشتغل به كله . وأن كل سياسته في الأمور الإدارية ، بل قل وفي أصغر ما يتخذ من إجراءات ، تتجه كلها نحو تحقيق هذه الغاية ، وبخاصة كلما اقترب ميعاد الأزمة ، فيحل اهتمامه بشأنه الخاص محل اهتمامه بالمصلحة العامة . فمبدأ إعادة الانتخاب هذا يجعل نفوذ الحكومات الانتخابية المفسد أوسع مدى وأشد خطراً ، إذ أنه يعاون على تدهور أخلاق الشعب السياسية ويحل سعة الحيلة محل الوطنية الصادقة .

وزيادة على ذلك ، فهذا المبدأ يجر أضراراً مباشرة على المصادر التي يقوم عليها كيان أمريكا القومى . والظاهر أن كل حكومة بها آفة ذاتية في صميم عناصر حياتها ذاتها ؛ وتتجلى عبقرية المشرعين في إدراك هذه الآفة وما تجره من شرور إدراكاً صحيحاً . فقد تنجو الدولة من آثار الكثير من قوانينها الفاسدة ، وكثيراً ما يكون الضرر الذى تحدثه هذه القوانين مبالغاً فيه ؛ ولكن كل قانون يشجع على نمو هذه الآفة المهلكة ، هذا السرطان الداخلى ، لابد أن يقضى في النهاية عليها كل القضاء ، وإن ظلت عواقبه الوخيمة لا تدرك مباشرة .

يكمن مبدأ القضاء على الملكية المطلقة في اتساع سلطان الملك اتساعاً غير محدود وغير معقول ، وقد يكون الإجراء الذى يرمى إلى استبعاد النصوص الدستورية التى تحد من هذا النفوذ إجراءً بالغ السوء حتى وإن كانت عواقبه الفورية لم تصاحبها أضرار . ويمثل هذا الدليل ، في البلاد ذات النظم الديمقراطية ، حيث يعمل الشعب باستمرار على الاستيلاء

على السلطة كلها شيئاً فشيئاً ، نخذ القوانين التى تزيد هذا الاستيلاء أو تعجل به تهاجم مبدأ الحكم نفسه مباشرة .

إن أعظم فضل للمشرعين الأمريكين أنهم أدركوا هذه الحقيقة إدراكاً واضحاً ، وكان لهم الشجاعة أن يعملوا وفقها . فقد رأوا أن لابد من إقامة سلطة معينة فوق سلطة الشعب ، وتستمتع بشئ من الاستقلال فى دائرة اختصاصاتها من غير أن تكون بمنأى من إشراف الشعب ورقابته عليها . وهذه السلطة مضطرة أن تعمل بحسب القرارات الدائمة التى تصدرها الأغلبية ، ولكنها تستطيع مع ذلك أن تقاوم أهواء تلك الأغلبية وتقليباتها فى رأيها ، وترفض أشد طلباتها خطراً . وتحقيقاً لهذا الغرض ركزوا السلطة التنفيذية كلها فى يد واحدة ؛ فمنحوا الرئيس ميزات واسعة وسلحوه بحق الفيتو كى يتمكن من مقاومة أى اعتداء يحدث على السلطة التشريعية .

ولكن المشرعين هؤلاء ، أفسدوا عملهم هذا بعض الإفساد ، بإدخالهم مبدأ إعادة انتخاب الرئيس . فقد منحوه سلطة واسعة وجعلوه فى الوقت نفسه يتخرج من استخدامها . فإن كانت إعادة انتخابه غير ممكنة لم يكن مستقلاً عن الشعب لأن مسئولته أمامه لا تزاله ولكن حظوته عند الشعب ليست بالضرورية له لدرجة تجعله يخضع لرغباتهم فى كل الأحوال . أما إن كانت إعادة انتخابه جائزة - وهذا أمر يصدق بوجه خاص فى الوقت الحاضر ، حيث الأخلاق السياسية متراخية وحيث الرجال العظماء قلة نادرة - أضحى رئيس الولايات المتحدة أداة طيعة فى أيدي الأغلبية فيختار كل ما يختاره الشعب ، ويكره كل ما يكرهه ، ويفسر رغباتهم ، ويسبقهم إلى تعرف مواضع شكواهم ، ويستسلم إلى أسخف مطالبهم . فبدلاً من أن يقوم هو بتوجيههم كما يقتضيه التشريع ، صار يتبع أوامرهم فحسب . فكى لا تحرم الدولة من مواهب رجل فرد جعل الأمريكيون هذه المواهب عقيمة لا جدوى منها ، وكى يحفظوا بوسيلة لمواجهة الأخطار غير المنظورة عرضوا البلاد لأخطار مستمرة .

الحاكم الفدرالية

الأهمية السياسية للسلطة القضائية فى الولايات المتحدة - صعوبة معالجة هذا الموضوع - فائدة السلطة القضائية فى الاتحاد - أنواع الحاكم التى ييسر إدخالها فى الاتحاد الأمريكى - ضرورة إنشاء محاكم فدرالية - تنظيم القضاء القومى - المحكمة العليا - الفرق بينها وبين سائر المحاكم المعروفة .

درسنا السلطين التشريعية والتنفيذية فى الولايات المتحدة . وبقي علينا أن ندرس السلطة القضائية فيها . ولست أخفى عن القارئ متاعبى هنا . فالمؤسسات القضائية لها نفوذ كبير على أحوال الأمريكيين الإنجليز ، وتشغل مركزاً هاماً بين المؤسسات السياسية

بمعناها الصحيح . فهي ، من هذه الوجهة ، جديرة كل الجدارة بأن توجه إليها اهتماماً خاصاً . ومع ذلك فإن في حيرة من أمر تفسير عمل المحاكم الأمريكية السياسي من غير أن أتعرض لبعض التفاصيل الفنية من حيث تأليف هذه المحاكم وأشكال إجراءاتها . ولست بمستطيع تناول هذه التفاصيل الدقيقة من غير أن أثقل على القارئ بما في هذا الموضوع من جفاف طبيعي ، ومع ذلك فما السبيل إلى جعل ما أقوله واضحاً وموجزاً في الوقت نفسه ؟ فمن العسير علىّ إذن أن أتفادى كل هذه الشرور المختلفة ؛ فسيشتكى القارئ العادي من أني مسئم ، ويشتكى المحامون من أني أسرفت في الاقتضاب والإيجاز .. ولكن هذه كلها مساوئ طبيعية في الموضوع الذي تصدّيت له ، وبخاصة في النقطة التي سأشرع في الكلام عنها توا .

لم تكن الصعوبة الكأداء كيفية تأليف الحكومة الفدرالية ، وإنما هي إيجاد طريقة لتنفذ بها قوانينها ، إذ ليس لدى الحكومة عادة سوى طريقتين اثنتين للتغلب على معارضة المحكومين ، هما القوة المادية التي تحت تصرفها ، والقوة الأدبية التي تستمدّها من أحكام المحاكم .

فالحكومات التي لا وسيلة لديها في إجبار الناس على الطاعة غير الحرب السافرة ، لا بد أن تكون قد أشرفت على الهلاك ، ذلك لأنه من المحتمل أن يحدث لها أحد شيئين : فإن كانت حكومة ضعيفة ومعتدلة غير مسرفة لم تلجأ إلى القوة إلا إذا لم يعد لها منها مفر ؛ فهي قد تغض النظر عن كثير من المخالفات وحوادث العصيان الجزئية ، وعندئذ تتردى شيئاً فشيئاً في الفوضى . أما إن كانت جريئة وقوية التجأت كل يوم إلى القوة المادية . وما أسرع ما تقع إذن في الاستبدادية العسكرية ، وبذلك تكون هذه الحكومة في نشاطها وفي شموها مضرة بالجماعة .

إن الهدف الأكبر الذي ترمى إليه العدالة لا يعدو إحلال فكرة الحق محل العنف ، وإقامة حاجز من القانون بين الحكومة ، وبين استعمال القوة المادية . وإنه لشئ عجيب حقاً ، تلك السلطة التي يمنحها رأي البشرية العام إلى محكمة من محاكم العدالة لتتدخل في شئون الناس . فهي تستمسك حتى بمجرد تشكيلات العدالة ، وتجعل مجرد ظل القانون نفوذاً فعالاً . فالقوة الأدبية التي لدى المحاكم تجعل استخدام القوة المادية نادرة كل الندرة ، وكثيراً ما تحل هي محلها ، ولكن عندما لا يكون الاستغناء عن القوة أمراً ممكناً ، ازدادت المحاكم قوة بإضافة فكرة القانون إليها .

فالحكومة الفدرالية أحوج من أية حكومة أخرى إلى سند من المؤسسات القضائية ، وذلك لأنها بطبيعتها ضعيفة ومعرضة لمقاومات شديدة . فإن كانت مضطرة دائماً إلى اللجوء إلى العنف ، أول ما تلجأ ، لم تستطع أن تؤدي مهمتها ؛ ومن ثم صار الاتحاد بحاجة خاصة إلى هيئة قضائية تجعل المواطنين يدعون لقوانينها أو لتدفع عنهم ما قد يوجه إليهم

من هجمات . ولكن ، ما المحاكم التي يجب أن تمارس هذه الميزات يا ترى ؟ هل يعهد بها إلى المحاكم التي سبق أن نظمت في كل ولاية ؟ أم لابد من إنشاء محاكم فدرالية ؟ ليس من الصعب أن نبرهن على أن الاتحاد لا يستطيع أن يكيف سلطة الولايات القضائية بما يجعلها تتلاءم مع احتياجاته . ففصل السلطة القضائية عن السلطات الأخرى التي في الدولة ضروري لضمان كل سلطة وحرية الجميع . ولكن لا يقل عن ذلك أهمية لوجود الدولة ، أن تكون سلطات الدولة المختلفة من أصل واحد ، وتتبع مبادئ واحدة . وتعمل في دائرة واحدة ؛ وعلى الجملة يجب أن تكون متجانسة . وفي ظني أنه لا يوجد أحد يخطر بباله أن يجعل الجرائم التي ارتكبت في فرنسا تحاكم في محكمة أجنبية كي تضمن نزاهة القضاة وعدم تحيزهم ؛ فالأمريكيون ليسوا سوى شعب واحد بالنسبة لحكومتهم الفدرالية ، ولكن سمح لهيئات سياسية متنوعة ، أن تقوم وسط هذا الشعب معتمدة على الحكومة الفدرالية في بضعة مواضع ، ومستقلة عنها في سائرها . ولكل هيئة منها أصلها الخاص ومبادئ خاصة بها ، وطرق خاصة في إنجاز شئونها . فأن يعهد بتنفيذ قوانين الاتحاد إلى محاكم أقامت هذه الهيئات السياسية معناه السماح لقضاة أجانب أن يرأسوا الأمة ، بل الأمر أكثر من ذلك . فليست كل ولاية أجنبية عن الاتحاد فحسب ، بل هي خصم دائم له مادامت كل سلطة يخسرها الاتحاد تصبح ربحاً للولايات . وعلى هذا فتنفيذ قوانين الاتحاد بواسطة محاكم الولايات ليس معناه فقط السماح بقضاة من الأجانب لرأسوا الأمة بل معناه كذلك السماح بتعيين قضاة متحيزين لرأسوها .

ولكن عدد محاكم الولايات هو الذي جعلها غير صالحة لخدمة الأمة ، أكثر مما جعلها هكذا مجرد طبيعة هذه المحاكم . فعندما أنشئ الدستور الفدرالي كان في الولايات المتحدة ثلاث عشرة محكمة تصدر أحكامها من غير استئناف ، ثم زاد هذا العدد الآن حتى بلغ أربعاً وعشرين محكمة . إنا لا نستطيع أن نتصور أن دولة تتعرض قوانينها الأساسية لأربعة وعشرين تفسيراً مختلفاً في الوقت الواحد ، تستطيع أن تعيش ، فذلك أمر يناقض العقل وتكذيبه الخبرة .

ولذلك اتفق المشرعون الأمريكيون على إيجاد سلطة قضائية فدرالية تطبق قوانين الاتحاد ، وتفصل في مسائل معينة تتعلق كلها بالمصالح العامة ، وهي مسائل سبق أن تحددت بدقة وعناية من قبل . فركزوا سلطة الاتحاد القضائية كلها في محكمة واحدة سميت محكمة الولايات المتحدة العليا . وتيسيراً لسرعة إنجاز الأعمال ، أضيف إلى هذه المحكمة محاكم أخرى أقل منها درجات ، وخول لها أن تفصل في قضايا ذات أهمية ثانوية من غير أن يكون لأحكامها أى استئناف ، وكذلك خول لها الفصل في قضايا أخرى أكبر أهمية ، مع جواز استئناف أحكامها . وليس للشعب ولا للسلطة التشريعية يد في تعيين أعضاء المحكمة العليا ، وإنما يعينهم رئيس الولايات المتحدة نفسه بعد أخذ رأى الكونغرس ؛ وكى يكفل لهم الاستقلال عن السلطات الأخرى تقرر أن يكونوا غير قابلين للعزل ، وأن تكون

مرتباتهم ، أعد تحديدها ، غير قابلة للتخفيض من قبل الهيئة التشريعية . لقد كان من السهل إعلان مبدأ القضاء الفدرالى ، ولكن عند البدء فى تحديد مدى ولايته القضائية ظهرت صعوبات جمة .

وسائل تعيين أهلية الولاية القضائية للمحاكم الفدرالية

صعوبة تعيين الولاية القضائية للمحاكم المختلفة فى « الاتحادات » - حصلت محاكم الاتحاد على حق تحديد ولايتها بنفسها - وجوه تعدى هذه القاعدة على جزء السيادة المخصص للولايات المختلفة - سيادة هذه الولايات محددة بالقوانين ، وبشروح هذه القوانين - الخطر الذى تتعرض له الولايات بذلك ، خطر فى الظاهر أكثر منه فى الواقع .

لما كان دستور الولايات المتحدة يعترف بوجود سيادتين متمايزتين ، تقومان جنباً إلى جنب ويمثلهما من الوجهة القضائية نوعان متمايزان من المحاكم ، فإن العناية القصوى التى بذلت فى تحديد ولاية كل منهما القضائية الخاصة لم تكف لمنع تكرار حدوث التصادم بين تلك المحاكم . وعندئذ ظهرت مشكلة الذى له حق الفصل فى أهلية كل محكمة .

إذا ما اختلفت محكمتان فى مسألة قضائية فى البلاد ذات الهيئة السياسية المفردة ، وجدتا محكمة ثالثة فى متناولهما تفصل فيما نجم بينهما من خلاف ؛ ويتم هذا عادة فى غير مشقة - لأن مشكلات الأهلية القضائية فى هذه الأمم لاصلة لها بالسيادة القومية . أما إيجاد حكم بين المحكمة العليا فى الاتحاد وبين محكمة عليا أخرى فى إحدى الولايات فمستحيل ، لأنه لا بد أن يكون من نوع إحدى هاتين المحكمتين ، فكان لامناص إذن من أن يسمح لإحدى هذه المحاكم بأن تفصل فى قضيتها هى بنفسها وتأخذ علماً بالنقطة موضع النزاع . فمعنى منح هذه الميزة للمحاكم المختلفة فى الولايات هدم سيادة الاتحاد فى الواقع ، بعد أن قامت وتأسست قانوناً ، ذلك لأن تفسير الدستور سرعان ما يعيد إلى الولايات جزء الاستقلال الذى منعه عنها حرفية الدستور . لقد كان الغرض من إنشاء المحكمة الفدرالية منع محاكم الولايات من أن تفصل كل منهما بطريقتها الخاصة فى مشاكل تمس المصالح القومية ، وبذلك تتكون مدونة موحدة من التشريع لتفسير قوانين الاتحاد . ولم يكن هذا الغرض ليتحقق إن كانت محاكم الولايات المختلفة ، حتى ولو امتنعت عن الفصل فى القضايا المعترف بأنها قضايا فدرالية بطبيعة أمرها ، وإن كانت تلك المحاكم قادرة على الفصل فيها بأن تدعى أنها ليست فدرالية ، وعلى ذلك خول لمحكمة الولايات المتحدة العليا حق الفصل فى جميع المسائل المتعلقة بالولاية القضائية .

كانت هذه أخطر صدمة وجهت إلى سيادة الولايات التى أصبحت بذلك مقيدة ، لا بالقوانين فحسب ، بل بشروحها كذلك ، أى مقيدة بقيد معروف ، وبآخر غير معروف ، بقاعدة أكيدة وأخرى تحكيمية . صحيح أن الدستور قد عين حدود السيادة الفدرالية على

وجه الدقة ، ولكن كلما قام نزاع بشأن هذه السيادة مع إحدى الولايات ، قامت محكمة
فدرالية تفصل في أمر هذا النزاع ، ومع ذلك فالأخطار التي تهدد استقلال الولايات
بسبب هذا الإجراء أقل خطراً مما يبدو . وسنرى فيما بعد أن القوة الحقيقية في أمريكا
موجودة في الولايات المتحدة أكثر منها في الحكومة الفدرالية . فالقضاة الفدراليون
يشعرون بضعف القوة النسبية التي يعملون باسمها ، وهم أميل إلى أن يتركوا حق هذا
الفصل في القضايا ، الذي يخوله لهم القانون . من أن يؤكدوا ميزة ليس لهم حق شرعى
للمطالبة بها .

أحوال شتى من أحوال الولاية القضائية

الموضوع ، والطرف ، هما الشرطان الأولان في الولاية القضائية الفدرالية - القضايا التي يشترك
فيها السفراء ، أو الاتحاد ، أو ولاية من الولايات - من الذي ينظر فيها - الأسباب الناشئة عن
قوانين الاتحاد - لم كانت تنظر أمام المحاكم الفدرالية - الأسباب الخاصة بعدم الوفاء بالعقود تعرض
على المحاكم الفدرالية - ما يترتب على هذا الإجراء من عواقب .

بعد أن قام مشترعو الاتحاد بتقرير أهلية المحاكم الفدرالية ، حددوا أنواع القضايا التي
يجب أن تدخل في ولايتهم القضائية ؛ فقرر ، من جهة ، أن القضايا التي فيها أطراف معينة
يجب أن تعرض دائماً على المحاكم الفدرالية ، من غير نظر إلى طبيعة القضية نفسها ؛ ومن
جهة أخرى ، يجب أن تعرض عليها قضايا أخرى معينة أيّاً كان الأطراف فيها . فالطرف
والموضوع اعتبر إذن أساس الولاية القضائية الفدرالية .

يمثل السفراء الأمم التي بينها وبين الاتحاد صداقة . فكل ما يتصل بهم يمر إلى حد ما
الاتحاد كله ؛ ومن ثم ، فإن كان أحد السفراء طرفاً في قضية فإن نتيجتها تؤثر لاشك في
سعادة الأمة برمتها ؛ ولذا وجب أن تقوم محكمة فدرالية بالفصل فيها .

وإن كان الاتحاد نفسه طرفاً مشتركاً في إجراءات قانونية ، فليس من العقل ولا هو
من عادات الأمم كلها ، أن تلجأ إلى محكمة تمثل أية سيادة أخرى غير سيادته (الاتحاد)
فالمحاكم الفدرالية وحدها هي التي تفصل في مثل هذه الشئون .

عندما يكون الطرفان المتقاضيان من ولايتين مختلفتين ، لا يكون من اللائق أن تنظر
القضية أمام محكمة من محاكم إحدى الولايات هاتين ، وخير وسيلة أن تختار محكمة لا تثير
شبهات أى الطرفين . وهذه بالطبع لا بد أن تكون محكمة فدرالية .

وعندما لا يكون الطرفان المتقاضيان فردين عاديين ، بل ولايتين ، يضاف باعث
سياسي إلى اعتبار العدالة ذاته . فصفا الطرفين في هذه الحال تجعل خلافهما أهمية قومية .
وأبسط خلاف بين ولايتين يمكن أن يقال فيه أنه يتضمن سلام الاتحاد كله .

وكثيراً ما تحدّد طبيعة القضية قاعدة الأهلية . فلا يخفى أن المحاكم الفدرالية هي المختصة بجميع المسائل التي تتعلق بالشئون البحرية . وتكاد كل هذه المسائل أن تتوقف على تفسير القانون الدولي . ومن هذه الوجهة ، كانت تهم الاتحاد بالضرورة بالنسبة للدول الأجنبية . وزيادة على ذلك ، فالبحر لا يدخل ضمن حدود الولاية القضائية لأية ولاية دون أخرى . ومن ثم كان لابد أن تنظر المحاكم القومية وحدها القضايا التي تنشأ عن المشكلات البحرية .

هذا ، ويدرج الدستور جميع القضايا التي تأتي بحسب طبيعتها أمام المحاكم الفدرالية تحت عنوان واحد . والقاعدة في ذلك بسيطة ، ولكنها حافلة بنظام كامل من الآراء ، وبطائفة كبيرة من الحقائق . ففيها إعلان بأن سلطة المحكمة العليا القضائية تمتد إلى كل الحالات الناشئة عن قوانين الولايات المتحدة .

واليك مثالين اثنين يوضحان ما قصد إليه المشرع أتم توضيح .

فقد حرم الدستور على الولايات أن تسن قوانين بشأن قيمة النقد وتداوله . فإن حدث على الرغم من هذا التحريم أن أصدرت إحدى الولايات قانوناً من هذا النوع ، ورفض أن يوافق عليه الطرفان المعنيان بالأمر بحجة أنه مخالف للدستور ، وجب أن تعرض القضية على محكمة فدرالية ، لأن هذه مشكلة ناشئة عن قوانين الولايات المتحدة . وإذا ما قامت صعوبات بشأن فرض ضرائب استيراد سبق أن قررها الكونجرس ، فالمحكمة الفدرالية هي التي يجب أن تفصل فيها لأن القضية تتصل بشأن تفسير قانون من قوانين الولايات المتحدة .

فهذه القاعدة تتفق تماماً مع مبادئ الدستور الفدرالي الأساسية . فالاتحاد بشكله الذي تقرر له في سنة ١٧٨٩ ، ليس له ، حقاً ، سوى سيادة محدودة ، ولكن المقصود أنه في دائرة هذه السيادة ، إنما يكون شعباً واحداً ، ففي نطاق هذه الحدود يكون الاتحاد صاحب السيادة . فإذا تقرر هذه النقطة وسلمنا بها كان الاستنتاج منها سهلاً . فمن المعترف به أن الولايات المتحدة ليست ، من حيث الحدود التي رسمها دستورها ، إلا شعباً واحداً . فمن المستحيل أن نأبى عليها الحقوق التي تستمتع بها الأمم الأخرى . ولكن من المسلم به ، منذ نشأت المجتمعات ، أن لكل أمة الحق في أن تكون محاكمها هي التي تفصل في المسائل التي تتعلق بتنفيذ قوانينها هي . والرد على هذا ، أن الاتحاد في وضع غريب . فهو في بعض المسائل يعتبر شعباً واحداً ، على حين أنه في سائرهما يعتبر لاشئ . ولكن النتيجة التي يمكن أن تؤخذ من ذلك هي أن الاتحاد في القوانين المتصلة بتلك المسائل يستمتع بكل ما للسيادة المطلقة من حقوق . والصعوبة إنما هي في معرفة كنه هذه المسائل . وإذا ما تقرر (وقد بينت عند الكلام على الوسائل اللازمة لتعيين الولاية القضائية للمحاكم الفدرالية كيفية الفصل فيها) لم يعد ثم مجال لأي شك . لأنه عندما يثبت

أن قضية ما فدرالية - أى أنها تخص ذلك الجزء من السيادة الذى خصصه الدستور للاتحاد - فالنتيجة الطبيعية أن تعد داخلة فى الولاية القضائية التى للمحاكم الفدرالية .

فكلما هوجمت قوانين الولايات المتحدة ، أو كلما التجأ إليها الناس دفاعاً عن النفس ، وجب اللجوء إلى المحاكم الفدرالية . وهكذا تمد ولايات محاكم الاتحاد القضائية حدودها أو تضيقها بنسبة تزايد سيادة الاتحاد أو تناقضها تماماً . وسبق أن بينت أن هدف المشرعين فى سنة ١٧٨٩ كان تقسيم السيادة إلى قسمين متمايزين ، وضعوا فى أحدهما الرقابة على جميع مصالح الاتحاد العامة ، ووضعوا فى الآخر الرقابة على المصالح الخاصة بالولايات التى يتكون منها هذا الاتحاد . فكان مهمهم الأول تسليح الحكومة الفدرالية بقوة كافية تمكنها من أن تقاوم (فى دائرتها الخاصة) تعدى الولايات المختلفة عليها . أما من حيث هذه الجماعات فالمبدأ العام الذى اختير لها هو أن تترك حرة فى نطاق حدودها . ولا تستطيع الحكومة المركزية أن توجه سلوك هذه الولايات ، بل ولا حتى أن تفتش عليها ، فى دائرة تلك الحدود . وقد أشرنا عند الكلام على تقسيم السيادة ، إلى أن هذا المبدأ الثانى لم يكن موضع احترام دائماً ، مادامت الولايات قد منعت من أن تسن قوانين معينة ظاهر أنها ضمن نطاق مصالحها الخاصة بها ، فإذا ما نفذت ولاية الاتحاد قانوناً من هذا القبيل جاز للمواطنين الذين يلحقهم أذى من جراء تنفيذه أن يتجهوا إلى المحاكم الفدرالية .

وهكذا تمتد ولاية المحاكم الفدرالية القضائية ، لا إلى الأحوال التى تنشأ تحت قوانين الاتحاد فحسب ، بل تمتد كذلك إلى المسائل التى تنشأ من جراء القوانين التى تسنها الولايات المختلفة مخالفة للدستور . فالولايات ممنوعة من أن تضع قوانين فى القضايا الجنائية .. وكل شخص يحكم عليه بمقتضى قانون من هذا النوع له الحق فى أن يستأنف الحكم إلى سلطة الاتحاد القضائية . هذا ، والدستور لا يمنع الولايات كذلك من وضع قوانين يمكن أن تضعف ما للعقود من التزامات . فإن ظن مواطن أن التزاماً من هذا القبيل قد أضعف من جراء قانون تقرر فى ولايته فله ألا يطعيه ويستأنف الحكم أمام المحاكم الفدرالية .

وهذا أمر يبدو لى أخطر مهاجمة وجهت إلى استقلال الولايات . فالحقوق المخولة للحكومة الفدرالية لأغراض واضح أنها قومية ، حقوق محدودة يسهل إدراكها . ولكن الحقوق التى تخولها لها هذه المادة التى ذكرناها توافراً ، ليست مفهومة بسهولة ، ولا هى محددة تمام التحديد . فثم فى الواقع قوانين سياسية كثيرة تؤثر فى وجود العقود ، ويمكن أن تتخذ وسيلة للاعتداء على السلطة المركزية .

إجراءات المحاكم الفدرالية

ضعف السلطة القضائية الطبيعي في الاتحادات - يجب أن يذلل المشترعون وسعهم في ألا يستدعوا للوقوف أمام المحاكم الفدرالية إلا الأفراد ، لا الولايات - كيف نجح الأمريكيون في هذا الأمر - مقاضاة الأفراد المباشرة أمام المحاكم الفدرالية - مقاضاة الولايات التي تنتهك حرمة قوانين الاتحاد مقاضاة غير مباشرة - قرارات المحكمة العليا لا تهدم قوانين الولايات وإنما تضعفها ليس إلا .

سبق أن بينت ما للمحاكم الفدرالية من حقوق . ولا يقل عن ذلك أهمية أن نبين كيفية ممارسة هذه الحقوق . فسلطة العدالة في البلاد ذات السيادة غير المنقسمة سلطة لا تقاوم ، وتستمد من أن محاكم هذه البلاد تمثل الأمة بأسرها ، التي في خلاف مع الفرد الموجهة إليه قراراتها . وبذلك تكون فكرة القوة قد أدخلت لتأييد فكرة الحق ، ولكن الأمر ليس كذلك دائماً في الأقطار ذات السيادة المنقسمة ، فالغالب في هذه لأقطار أن تكون السلطة القضائية موجهة ضد جزء من الأمة لا إلى فرد من الأفراد . و يترتب على ذلك أن تقل سلطتها الأدبية وقوتها المادية . وفي الولايات الفدرالية تنقص سلطة القاضي بطبيعة الحال ، على حين تزداد قوة الطرفين المتقاضين . فيجب أن يكون هدف المشرع في الولايات الفدرالية إذن جعل مركز المحاكم شبيهاً بالمركز الذي تشغله في البلاد التي فيها السيادة كاملة غير مقسمة . وبعبارة أخرى يجب أن توجه جهود المشرع دائماً إلى سلطة الاتحاد القضائية بوصفه ممثل الأمة ، وإلى الطرف المتقاضى بوصفه يمثل مصلحة فردية .

تقتضى كل حكومة ، أياً كان شكلها ، الوسائل التي لا بد منها لإجبار رعاياها على الوفاء بالتزاماتهم نحوها ، ولحماية نفسها وحقوقها من اعتداءهم عليها . أما من حيث تأثير الحكومة المباشر في المجتمع فقد تمكن دستور الولايات المتحدة بحيلة سياسية بارعة ، من أن يوجب على المحاكم الفدرالية ، وهي تعمل باسم القوانين ، ألا تقبل قضايا من المتقاضين إلا باعتبارهم أفراداً . فإذا سبق أن أعلن أن الاتحاد إنما يتكون من شعب واحد ، في الحدود التي رسمها الدستور ، فالحكومة التي خلقها هذا الدستور والتي تعمل في دائرة تلك الحدود ، قد خول لها ممارسة جميع الحقوق التي تتمتع بها الحكومة القومية . ومن أهم مزاياها الرئيسية الحق في توصيل مشيئتها إلى المواطن مباشرة . فإن قرر الاتحاد ضريبة مثلاً ، فإنه لا يتجه إلى الولايات لجبايتها بل يتجه إلى كل مواطن أمريكي بنسبة التقدير الذي تقرر عليه . فالمحكمة العليا انخول لها تنفيذ قانون الاتحاد هذا بالقوة ، تمارس سلطتها لا على ولاية متمردة ، بل على شخص الفرد دافع الضرائب . فتأثيرها مثل تأثير السلطة القضائية في الدول الأخرى ، إنما ينصب على شخص الفرد نفسه . ويجب ألا ننسى أن الاتحاد قد عرف كيف يختار خصمه ، وإذا كان هذا الخصم ضعيفاً فإنه يبنى بالهزيمة دائماً طبعاً .

ولكن الصعوبة تزداد شدة إذا لم يكن الاتحاد هو الذى تقدم بطلب اتخاذ هذه الإجراءات ، وإنما تقدم بها آخر ضده . فالدستور يعترف بسلطة الولايات التشريعية . وقد يحدث أن يعتدى قانون تسنه هذه السلطة . على ما للاتحاد من حقوق ، وعندئذ لا يكون ثمة مناص فى هذه الحالة من حدوث اصطدام بين هذه الهيئة وبين الولايات التى نفذت هذا القانون . ولم يبق إلا اللجوء إلى استعمال أقل أنواع العلاج خطراً .. والمبادئ العامة التى سبق أن تكلمت عنها تبين لنا ماهية هذا العلاج .

ويجوز أن نتصور أن الاتحاد كان يستطيع فى الحالة المعروضة للبحث أن يقاضى الولاية أمام محكمة فدرالية طالباً منها إلغاء هذا القانون ، وهذا هو الإجراء الطبيعى ، ولكن السلطة القضائية تصبح عندئذ فى مركز يقفها ضد الولاية مباشرة ، وهو مركز يحسن تفاديه بقدر الإمكان . هذا ، ويعتقد الأمريكيون أن وضع قانون جديد لا تضر مواده ببعض المصالح الفدرالية ، أمر يكاد يكون مستحيلاً . فالمشرعون الأمريكيون يفترضون أن هذه المصالح وسيلة لمهاجمة مثل هذه الإجراءات الضارة بالاتحاد . ومن ثم كانت هذه المصالح هى التى بسطت المحكمة العليا حمايتها عليها .

ولنفرض أن ولاية باعت من أراضيها العامة إلى إحدى الشركات ، وبعد مضى سنة أصدرت قانوناً يقضى بالتصرف فى الأرض المبيعة تصرفاً آخر ، وبذلك تكون مادة الدستور التى تحرم وضع قوانين تضعف من الالتزام بالعقود قد انتهكت . فعندما يأخذ مشترى الأرض فى أن يستولى عليها بحسب القانون الثانى ، فإن مالكها الذى تملكها بحسب القانون الأول يستطيع أن يرفع قضية أمام محاكم الاتحاد يطالبها بأن تعلن أن دعوى الطالب باطلة . وهكذا تكون سلطة الاتحاد القضائية تنازع فى الواقع فى أمر خاص بسيادة إحدى الولايات ، ولكنها لا تفعل ذلك إلا بطريقة غير مباشرة ، وتطبيقاً لبعض التفاصيل . فهى إنما تهاجم القانون من حيث نتائجه لا من حيث مبدؤه ، فهى تضعفه ولكنها لا تهدمه .

وأخر حالة نقدمها تتمثل فى أن كل ولاية كورت هيئة «جماعة» تستمتع بكيان منفصل وبحقوق مدنية متميزة . وبذلك صارت الولاية تستطيع أن تقاضى ويقاضى غيرها أمام المحاكم . وفى هذه الحالة لا يكون المطلوب من الاتحاد أن ينازع فى أمر قانون من قوانين الولايات . ولكن أن يفصل فى قضية الولاية طرف فيها . وهذه القضية تشبه تمام تشبه أية قضية أخرى ، اللهم إلا من حيث صفة الطرفين المتنازعين ، فهما يختلفان عن سائر المتقاضين . وهنا يكون الخطر الذى أشرنا إليه فى مستهل هذا الفصل لا يزال موجوداً . وفرص تفاديه أقل .. فمن الأمور الذاتية فى جوهر الدساتير الفدرالية أنها تخلق أحزاباً فى قلب الأمة تقيم عقبات كأداء فى مجرى العدالة الحر .

سمو مركز المحكمة العليا بين سلطات الدولة الكبرى

لم يحدث قط أن أمة أوجدت سلطة قضائية عظيمة كالتى أوجدها الأمريكيون - مدى امتيازاتها - نفوذها السياسى - يتوقف اطمئنان الاتحاد ، بل وكيانه نفسه ، على حزم السبعة القضاة الفدراليين .

بعد أن درسنا تفصيلاً نظام المحكمة العليا وكل ما لها من ميزات نسلم فى غير تردد بأنه لم يحدث أن شعباً من الشعوب الأخرى قد أنشأ قوة قضائية أجل من هذه القوة - فقد وضعت المحكمة العليا فى مركز أسمى من مركز أية محكمة أخرى معروفة من حيث طبيعة حقوقها وأنواع الأطراف المتقاضين الذين يلجأون إليها .

فى كل قطر متحضر فى أوربا تأبى الحكومة كل الإباء أن تسمح بعرض القضايا التى هى طرف فيها على محكمة عادية . هذا ، ويزداد هذا النفور بالطبع كلما ازداد استبداد الحكومة . ومن جهة أخرى تزداد مزاي المحاكم بازدياد حريات الشعب . ولكن لم يحدث أن أمة أوربية رأت ترك جميع الخصومات القضائية - من غير نظر إلى أصلها - لحكم قضاة القانون العام .

لقد وضعت هذه النظرية فى أمريكا موضع التنفيذ فعلاً ، والمعروف أن المحكمة العليا فى الولايات المتحدة هى محكمة الأمة الوحيدة ، وتمتد سلطتها حتى تشمل جميع القضايا الخاصة بالنزاع فى شأن القوانين واخلالات التى تعقدها السلطات القومية ، وقضايا البحرية (الأميرالية) . فسلطتها تمتد فى الجملة ، إلى جميع النقاط التى تمس قانون الشعوب ، بل يصح أن نؤكد . على الرغم من أن تكوين هذه المحكمة قضائى فى أساسه ، وأن ميزاتها سياسية كلها تقريباً ، ففرضها الوحيد أن تنفذ قوانين الاتحاد . والاتحاد لا ينظم سوى علاقات الحكومة بالمواطنين ، وعلاقات الأمة بالدول الأجنبية . أما علاقات المواطنين بعضهم ببعض فتتولى الولايات تنظيمها كلها تقريباً .

وتم سبب ثان لقوة هذه المحكمة أعظم من هذا ، لا بأس من ذكره هنا . فالمطلوب من المحاكم فى أوربا أن تنظر فى الخصومات التى تقوم بين الأفراد ليس إلا . أما محكمة الولايات المتحدة العليا فتستدعى سلطات ذات سيادة للوقوف أمامها . فحيثما يتقدم حاجب الجلسة وينادى ولاية نيويورك ضد ولاية أوهايو ، يستحيل على المرء ألا يشعر بأن هيئة المحكمة التى يواجهها ليست هيئة عادية . وإن نحن تذكرنا أن أحد المتقاضين يمثل مليون نسمة ، ويمثل الطرف الآخر مليونين لاستولت علينا الدهشة من المسئولية التى يضطلع بها القضاة السبعة الذين على وشك أن يصدروا حكماً يخيب آمال مثل هذا العدد الكبير من إخوانهم المواطنين أو يرضيهم .

فسلامة الاتحاد وازدهاره ، بل ووجوده نفسه ، في أيدي سبعة القضاة الفدراليين هؤلاء ، ولولاهم لأصبح الدستور الأمريكي حبرا على ورق ؛ فإليهم تلجأ السلطة التنفيذية وتستعين بهم ضد تعدى السلطة التشريعية عليها . والسلطة التشريعية تلجأ إليهم ليحموها من اعتداءات السلطة التنفيذية ، ذلك إلى أنهم يحمون الاتحاد من تمرد الولايات وعدم إطاعتها ، كما أنهم يحمون الولايات من إسراف الاتحاد فيما يطالبها به ، ويحمون المصالح العامة من طغيان المصالح الخاصة ، ويحافظون على روح المحافظة والاستقرار من أهواء الديمقراطية وتقلباتها . فقوتهم عظيمة ، ولكنها قوة الرأي العام ؛ فهم أقوياء كل القوة مادام الشعب يحترم القانون ، ولكنهم ضعاف أمام إهمال الشعب القانون أو احتقاره . فقوة الرأي العام أشد ، لأن حدودها المضبوطة لا يمكن أن تحد على وجه الدقة ، وأن خطرهما في تجاوزها حدودها لا يقل عنه وهي في دائرة الحدود المرسومة لها .

ليس مطلوباً من القضاة الفدراليين أن يكونوا مواطنين صالحين ومتمتعين بالاطلاع والنزاهة الواجب توافرها في كل قاض فحسب ، بل يجب أن يكونوا سياسيين وحكماء المعين يدركون اتجاه العصر ، ولا يهابون التغلب على العقبات التي يمكن التغلب عليها ، ولا بطاء في تفادى التيار إذا ما هدد باكتساحهم هم وسيادة الاتحاد والطاعة الواجبة للقوانين . قد يخطئ الرئيس الذي يمارس سلطة محدودة من غير أن تؤدي أخطاؤه إلى الإضرار بالدولة إضراراً بليغاً . وقد يخطئ الكونجرس في حكم يصدره من غير أن يهدم الاتحاد ، لأن هيئة الناخبين التي يرجع إليها أصل الكونجرس قد تضطره إلى سحب قراره ، وذلك عن طريق تغيير أعضائه . أما إذا كانت المحكمة العليا مكونة دائماً من أعضاء شريرين أو حقى تردى الاتحاد في الفوضى ، أو وقعت البلاد في حرب أهلية .

ومع ذلك فالسبب الأصلي في هذا الخطر لا يرجع إلى تكوين المحكمة ولكنه يرجع إلى طبيعة الحكومات الفدرالية نفسها . فقد رأينا أن تقوية السلطة القضائية ضرورية في الدول « المتحالفة » بصفة خاصة ، ذلك لأن الأشخاص المستقلين القادرين على منازعة الهيئة الاجتماعية لا يوجدون في أمم أخرى في حالة أقوى أو أحسن تمكنهم من مقاومة قوة الحكومة المادية . ولكن كلما احتاجت سلطة ما إلى تقوية ، وجب أن تجعل أوسع مدى وأكثر استقلالاً . فالأخطار التي تنجم من سوء استخدامها تزداد بازدياد قوتها واستقلالها . فليس مصدر الشر إذن في طريقة تأليف السلطة بل في تكوين الدولة نفسها التي تجعل وجود مثل هذه السلطة أمراً لا بد منه .

النواحي التي يتفوق فيها الدستور الفدرالي على دساتير الولايات

مقارنة دستور الاتحاد بدستور الولايات - يرجع تفوق دستور الاتحاد إلى حكمة المشرعين الفدراليين - التشريع الفدرالي أقل اعتماداً على الشعب من تشريع الولايات - السلطة التنفيذية به أكثر استقلالاً في دائرتها الخاصة - السلطة القضائية أقل خضوعاً لإرادة الأغلبية - النتائج العملية المترتبة على هذه الحقيقة - قلل المشرعون الفدراليون الأخطار الكامنة في الحكومة الديمقراطية ، على حين زادها مشرعو الولايات .

يختلف الدستور الفدرالى اختلافاً أساسياً عن دساتير الولايات المختلفة من حيث الأهداف التى يرمى إليها ، ومع ذلك فتم تشابه كبير فى الوسائل التى تؤدى إلى تحقيق هذه الأهداف . إن أغراض الحكومة مختلفة ، أما أشكالها فواحدة . فمن وجهة النظر الخاصة هذه ذاتها لا تخلو موازنتها بعضها ببعض من شىء من الفائدة .

وتم أسباب عدة تجعلنى أعتقد أن الدستور الفدرالى يفوق كل دستور من دساتير الولايات .

تكوّن دستور الاتحاد الحالى فى وقت متأخر عن معظم دساتير الولايات ، ولعله استفاد منها . ولكننا سنجد ما يقنعنا بأن هذا لم يكن سوى سبب ثانوى لتفوقه عليها ، إذا ما تذكرنا أن إحدى عشرة ولاية جديدة قد انضمت إلى الاتحاد بعد ذلك ، وأن هذه الجمهوريات الجديدة قد بالغت فى العيوب الموجودة فى الدساتير السابقة ولم تعمل على علاجها .

أما أهم سبب لتفوق الدستور الفدرالى ، فيرجع إلى أخلاق المشرعين الذين وضعوه ، فعند وضع هذا الدستور كان الاتحاد على وشك الانهيار ، وكان كل إنسان يعرف الخطر المحدق به . ففى هذا المأزق اختار الشعب أجدر الناس بالاحترام ، لا الذين سبق لهم أن حظوا بمحبته ؛ وقد أشرت من قبل إلى أن جميع المشرعين ، على ما عرفوا به من راحة العقل ، كانوا قد امتازوا بوطنيتهم الصادقة ، فقد نشأوا كلهم فى عصر كانت فيه روح الحرية تقوى وتشتد من جراء الكفاح المستمر ضد سلطة قوية عالية . فلما انتهى النزاع ، ظلت انفعالات الشعب ثائرة بعناد ، تكافح ضد أخطار لم يعد لها وجود ما . ولكن هؤلاء المشرعين تريثوا وجعلوا ينظرون إلى بلادهم نظرة هادئة نافذة . وسرعان ما أدركوا أن انقلاباً حاسماً قد تم ، وأن الأخطار الوحيدة التى يمكن أن تخشأها أمريكا الآن إنما هى تلك التى قد تنجم عن سوء استخدام الحرية ، فكانت لهم الشجاعة أن يقولوا ما يعتقدونه حقاً . ذلك لأن محبة خالصة للحرية كانت تحفزهم فتجاسروا واقترحوا فرض عدة قيود لأنهم عقدوا عزمهم على الوقوف فى وجه ما يؤدى إلى الدمار .

حددت معظم دساتير الولايات مدة مجلس النواب بسنة واحدة ، وستين مجلس الشيوخ ، وبذلك صار أعضاء الهيئة التشريعية مقيدين باستمرار تقيداً شديداً بأدنى رغبة يديها ناخبو دائرتهم . فكان من رأى مشرعى الاتحاد أن هذا الإفراط الشديد فى تبعية الهيئة التشريعية قد غير من طبيعة النتائج الأساسية للنظام النيابى ، لأنها لم تكنف بأن عهدت إلى الشعب بمصدر السلطة ، بل عهدت إليه بالحكومة أيضاً ، فأطال المشرعون مدة المجلسين حتى يكون لدى النواب مجال فسيح ليرؤوا رأيهم الخاص .

قسم الدستور الفدرالى ، وكذا دساتير الولايات المختلفة ، الهيئة التشريعية قسمين . ولكن هذين القسمين كانا يتكونان فى الولايات من عناصر واحدة ، وتنتخب أعضاؤها

بطريقة واحدة ، فترتب على ذلك أن أهواء الشعب وميوله صارت تتجلى في أحد المجلسين بنفس السرعة والسهولة اللتين تتجلى بهما في المجلس الآخر ، وأن القوانين صارت توضع بعنف وتسرع .. ذلك على حين أن الدستور الفدرالى ينص على أن الأصل في المجلسين كليهما أن يتما باختيار الشعب ؛ ولكن شروط الانتخاب وطريقته قد تغيرت ، حتى لا يمثل أحد المجلسين التشريعيين نفس المصالح التى يمثلها الآخر . بل يمثل على الأقل مزيداً من الحكمة والتعقل . فقد اشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون أنصج سناً ، وأن يختار أعضاء المجلس هيئة منتخبة تتكون من عدد محدود من الأعضاء .

في الديمقراطيات نزعة طبيعية إلى تركيز جميع القوى الاجتماعية في أيدي الهيئة التشريعية ، فإذا كانت هذه الهيئة هى القوة التى تنبثق من الشعب مباشرة ، وجب أن يكون لها أكبر قسط من قوة الشعب الطاغية . فتركيز القوة هذا مضر ضرراً بليغاً بحسن الإدارة ، كما أنه يلام في الوقت نفسه استعداد الأغلبية . فكثيراً ما استسلم المشرعون في الولايات إلى هذه النزعات الديمقراطية ، وظل مؤسسو الاتحاد يقاومونها باستمرار وشجاعة .

هذا ، وقد عهد بالسلطة التنفيذية في الولايات إلى حاكم وضع في ظاهر الأمر في مركز يعادل مركز الهيئة التشريعية ، ولكنه في الواقع لا يعدو أن يكون وكيلها الأعلى وأداة لتنفيذ إرادتها . فهو لا يستمد أية قوة من المدة المخصصة لوظيفته ، وهى مدة حددت بسنة واحدة ، ولا من ممارسته ما لها من امتيازات ، فإنه لا يكاد أن يكون له شيء منها . فالتشريع يستطيع أن يقضى عليه بالجمود فيشله عن العمل بأن يعهد بتنفيذ القوانين إلى لجان خاصة يختارها من بين أعضائه ، ويستطيع أن يلغى ماله من جاء مؤقت بتخفيض مرتبه . أما الدستور الفدرالى فيضع جميع الامتيازات ومسئولية السلطة التنفيذية كلها في يدى شخص واحد . ومدة الرئاسة أربع سنوات ، ومرتبها لا يمكن أن يخفف طوال المدة المحددة لها . ويحمى الرئيس عدداً من الموظفين يعتمدون عليه وحده كما أنه مسلح بالفيئو - وحيلة القول أن كل جهد قد بذل لمنح السلطة التنفيذية مركزاً قوياً مستقلاً في نقاط الحدود المرسومة لها .

والسلطة القضائية في دساتير الولايات تتمتع بأكثر استقلال عن السلطة التشريعية ، ومع ذلك احتفظت السلطة التشريعية لنفسها بحق تنظيم مراتب القضاة في جميع الولايات ، وهذا إجراء يجعلهم خاضعين بالضرورة لنفوذها مباشرة . وقد يعين القضاة في بعض الولايات تعييناً مؤقتاً يجردهم من جزء عظيم من قوتهم وحريتهم . وقد تختلط السلطان التشريعية والقضائية اختلاطاً كبيراً في بعض الولايات الأخرى ، فمجلس شيوخ

نيويورك مثلاً يؤدي في بعض الحالات عمل المحكمة العليا للولاية ؛ أما الدستور الفدرالى فيفصل من جهة أخرى السلطة القضائية عن سائر السلطات ، ويعمل على استقلال القضاء بإعلانه أن مرتباتهم لن تخفض وأنهم غير قابلين للعزل عن وظائفهم .

من السهل إدراك النتائج العملية التى تترتب على هذه النظم ، فلا يلبث الملاحظ اليقظ أن يدرك أن أعمال الاتحاد تدار على نحو أحسن جداً مما تدار به أية ولاية مفردة ، مما لا يدع مجالاً للمقارنة ، فإرادة الحكومة الفدرالية أنزه وأكثر اعتدالاً من إدارة حكومات الولايات . وإنها لأكثر حمزاً وكياسة ، وأغراضها أدام وأثبت ، وإجراءاتها تنفذ بنشاط وباتساق أكثر مما تنفذ به إجراءات حكومات الولايات .

ولعل من الخير أن أخص مادة هذا الفصل في كليمات :

إن وجود الديمقراطية يتعرض لخطرين رئيسيين يهددانه ، هما إخضاع التشريع إخضاعاً لإرادة الهيئة الناجبة ، وتركيز سائر السلطات الأخرى التى لدى الحكومة فى السلطة التشريعية .

لقد ساعد المشترعون فى الولايات على تطور هذه الشرور وتزايدها ، على حين بذل مشرعو الاتحاد ما فى وسعهم لتخفيف مساوئها .

موازنة بين مميزات دستور الولايات المتحدة الفدرالى والدساتير الفدرالية الأخرى

يشبه الاتحاد الأمريكى غيره من الاتحادات الأخرى ومع ذلك فنتائج مخالفة لها - السبب فى ذلك - مواضع اختلاف هذا الاتحاد عن سائر الاتحادات - ليست الحكومة الأمريكية حكومة فدرالية بل حكومة قومية .

ليست الولايات المتحدة الأمريكية بأول مثال عرف للاتحاد ، فقد سبقها اتحادات عدة قامت فى أوربا فى العصور الحديثة ، فضلاً عما ظهر منها فى العصور القديمة . فسويسرا والإمبراطورية الألمانية وجمهورية البلاد المنخفضة كانت كلها اتحادات أو لاتزال كذلك . وإننا ليدهشنا ، ونحن ندرس دساتير هذه الاتحادات أن نرى أن السلطات التى عهدت بها للحكومة الفدرالية تكاد تكون نفس السلطات التى عهد بها الدستور الأمريكى إلى حكومة الولايات المتحدة ، فهى تجعل للسلطة المركزية نفس الحقوق التى تحولها عقد الصلح ، وإعلان الحرب ، وفرض الضرائب وتجهيز الجيوش واتخاذ الخطوات اللازمة فى

أوقات الحرج والشدة ، ورعاية مصالح الأمة العامة ، ومع ذلك كانت الحكومة الفدرالية في هذه الدول المختلفة تعرف دائماً بضعفها وقلة كفاءتها ، على حين عرفت الحكومة الأمريكية الفدرالية بنشاطها وقدرتها . هذا ، وقد زال أول دستور أمريكي فدرالى بسبب ضعف حكومته الشديد ، ومع ذلك فقد كان لهذه الحكومة الضعيفة نفس الحقوق والميزات العظيمة مثل ما للحكومة الفدرالية الأمريكية في الوقت الحاضر ، بل كانت أعظم منها من بعض الوجوه . ولكن دستور الولايات المتحدة الحالى يشتمل على مبادئ جديدة معينة لها تأثير هام كل الأهمية ، وإن كانت لا تسترعى انتباه « الملاحظ » مباشرة .

إن الدستور الذى يخلط الناس لأول وهلة بينه وبين ما يسبقه من الدساتير الفدرالية يقوم في الحق على نظرية جديدة كل الجدة يصح اعتبارها كشفاً جديداً في العلوم السياسية الحديثة .. ففي جميع الدساتير التى سبقت دستور أمريكا الموضوع عام ١٧٨٩ كانت الدول التى اجتمعت على تحقيق غرض مشترك ، اتفقت فيما بينها على الإذعان لما توصى به حكومة فدرالية ، ولكنها احتفظت لنفسها بحق تنظيم قوانين الاتحاد وتنفيذها . فالولايات الأمريكية التى اجتمعت سنة ١٧٨٩ وافقت على أن الحكومة الفدرالية لا تفرض القوانين فحسب ، بل هى التى تنفذ كذلك ما تقرره من قوانين - وهذا الحق في الحالتين واحد ، ولكن ممارسته مختلفة . وقد أدى هذا الفرق إلى أخطر العواقب شأناً .

ففى جميع الاتحادات التى سبقت الاتحاد الأمريكى ، كانت الحكومة الفدرالية مضطرة ، كى تهيئ لنفسها ما يسد حاجتها ، إلى أن تلجأ إلى كل حكومة على حدة ؛ فإن كان ما طلبته ليس مما تستسيغه واحدة منها ، وجدت تلك الحكومات الوسائل لتفادى ما تطلبه الحكومة الفدرالية منها ، فإن كانت قوية لجأت إلى السلاح ، أما إن كانت ضعيفة وافقت على المقاومة التى واجهها قانون الاتحاد على الرغم من تمتعه بالسيادة ، ولم تفعل شيئاً بحجة أنها عاجزة . ففي مثل هذه الظروف ، تحدث دائماً إحدى نتيجتين اثنتين : فإما أن تتخذ أقوى الولايات المتحالفة مزايا السلطة الفدرالية وحقوقها وتحكم سائر الولايات باسمها ، وإما أن يتخلى عن الحكومة الفدرالية مؤيدوها الطبيعيون ، وعندئذ تغلب الفوضى على جميع المتحالفين ويفقد الاتحاد كل قدرة على العمل .

ليس رعايا الاتحاد في أمريكا ولايات بل أفراداً مواطنين . فالحكومة القومية تفرض الضريبة لا على ولاية مساتشوستس ، بل على كل ساكن من سكان مساتشوستس هذه . أما الاتحادات القديمة فكانت ترأس جماعات ، على حين أن حكومة الاتحاد الأمريكى ترأس أفراداً . فليست قوتها مستعارة ، بل مستمدة من ذات نفسها ، ولها موظفوها من المدنيين والعسكريين وجيشها الخاص ومحاكمها الخاصة . كذلك ليس من شك في أن الروح

القومية ، وأهواء الجماهير ، والتعصب الإقليمي في كل ولاية لاتزال كلها تتجه بشكل غريب إلى تقليل مدى السلطة الفدرالية المكونة على هذا النحو ، وإلى تسهيل مقاومة سلطاتها . ولكن الضعف النسبي للسيادة المقيدة شر كامن في النظام الفدرالي . فالفرص وضروب الإغراء التي أمام كل ولاية في أمريكا والتي عليها أن تقاومها ، قليلة . هذا ولا يتسنى تنفيذ أية نية من هذا القبيل (ذلك إذا حدث وفكر فيها أحد فعلاً) من غير اعتداء سافر على قوانين الاتحاد وتعطيل مباشر تجرى العدالة العادي ، وإعلان جرىء للتمرد والثورة . والخلاصة أن ذلك كله يحدث من غير اتخاذ الخطوة الحاسمة التي يتردد الناس دائماً في اتخاذها .

كانت مزايا جميع الاتحادات السابقة مصدر عناصر للخلاف والشقاق أكثر مما تحوى من عناصر القوة . ذلك لأنها ضاعفت من مطالب الأمة من غير أن تعمل على زيادة الوسائل التي تعين على تحقيق هذه المطالب وتنفيذها بالقوة . ومن ثم كان ضعف الحكومات الفدرالية الحقيقي يكاد يسير تماماً بنسبة قوتها الاسمية ، ولكن ليست هذه بحالة الاتحاد الأمريكي . فلدى السلطة الفدرالية الوسائل اللازمة لتنفيذ كل ما خولته لها سلطتها أن تطلبه ، شأنها في ذلك شأن الحكومات العادية .

إنه لأيسر على العقل الإنساني أن يخترع أشياء جديدة من أن يخترع ألفاظاً جدداً ، ومن ثم فنحن مضطرون أن نستخدم الكثير من التعبيرات القاصرة غير الصالحة . فإذا ما اتفق عدد من الأمم على أن يكونوا حلفاء دائماً وينشئوا سلطة عليا إن لم تستطع أن تؤثر على الأفراد بمثل ما تؤثر فيهم الحكومة القومية فإنها تظل تؤثر مع ذلك على كل ولاية من الولايات المتحالفة جملة . فهذه الحكومة التي تختلف أساساً عن سائر الحكومات تسمى حكومة فدرالية . هذا ، وقد استكشف فيما بعد نوع آخر من المجتمعات تنضم فيه عدة دول بعضها إلى بعض وتندمج حتى تعد وحدة من حيث عدة مصالح معينة مشتركة على الرغم من أنها تظل متميزة أو متحدة فقط من حيث سائر الأمور الأخرى .. ففي هذه الحالة تؤثر القوة المركزية مباشرة على المحكومين فتحكمهم بالشكل الذي تحكم به الحكومة القومية ولكن في دائرة أكثر تحديداً . وظاهر أن هذا الشكل لم يعد حكومة فدرالية وإنما هو حكومة قومية ناقصة . فهي ليست قومية تماماً ولا فدرالية تماماً ، ولكن اللفظة الجديدة التي تعبر عن هذه الفكرة لم توجد بعد .

فالجهل بهذا النوع الجديد من الاتحاد كان السبب الذي جر جميع الاتحادات إلى حروب داخلية مدنية وإلى العبودية ، وإن شئت قلت إلى الجمود والحمول ، فالدول التي كونت مثل هذا الاتحاد أو الحلف إما أنها كانت على جانب من الغباء فلم تلاحظ هذا

العلاج العظيم الناجح ، أو بلغ بها ضيق العقل أن لا تطبقه . لقد انهار أول اتحاد أمريكي بسبب هذه العيوب نفسها .

أما في أمريكا فقد اعتادت الولايات المتحالفة من زمن طويل أن تكون جزءاً من إمبراطورية قبل أن تحصل على استقلالها ، فهي لم تعد أن تحكم نفسها بنفسها حكماً كاملاً . وكانت ضروب تعصبها القوى التي تحيز لها لم تتأصل فيها بعد . وإذا كانت تفوق على سائر العالم من حيث المعلومات السياسية ، وتشترك كلها فيما بينها في هذه المعلومات مشاركة سوية وعلى قدم المساواة ، فلم تسترهم كثيراً تلك الأهواء التي تقاوم عادة اتساع السلطة الفدرالية في الأمة ، فقد استطاعت حكمة رجاله العظماء كبح هذه الأهواء . أما الأمريكيون فقد طبقوا العلاج في حزم وثبات منذ أن أحسوا بالشر . فعدلوا قوانينهم وأنقذوا البلاد .

مزايا النظام الفدرالى عامة وفائده الخاصة لأمريكا

سعادة الأمم الصغيرة وحريتها - قوة الأمم الكبيرة - الإمبراطوريات الكبرى تساعد على تقدم الحضارة - كثيراً ما تكون القوة أول عناصر الرخاء القومى - يهدف النظام الفدرالى إلى الجمع بين المزايا المزدوجة الناجمة عن أقاليم صغيرة ضيقة الرقعة وأخرى واسعة - الفوائد التي عادت على الولايات المتحدة من هذا النظام - القانون يتكيف بمقتضيات السكان - والسكان لا يتكيفون بمقتضيات القانون - النشاط والتقدم وحب الحرية والاستمتاع بها في الجماعات الأمريكية - ليست روح الاتحاد العامة غير مجموع الوطنية الإقليمية - الأشياء والمبادئ تتداول بحرية في الولايات المتحدة - الاتحاد سعيد وحر سعادة أمة صغيرة ، ومحترم الاحترام الواجب لأمة كبيرة .

في الدول الصغيرة تتغلغل يقظة المجتمع في كل شيء ، وتنتشر فيها رغبة في الإصلاح تمتد إلى كل الأمور التفصيلية . فمصالح الشعب محدودة بطبيعة الحال لضعفه ، فكل الجهود والموارد التي لدى المواطنين موجهة إلى رفاهية البلاد الداخلية ، وليس من المحتمل أن تنفق سدى على السعى وراء المجد الأجوف . ولما كانت قوى كل فرد في الجملة محدودة ، كانت رغباته صغيرة نسبياً . فضعف الثروات يجعل أحوال الحياة المختلفة متساوية أو تكاد تكون كذلك ، كما تجعل آداب الأهالي منظمة وبسيطة . وهكذا إن أدخلنا في اعتبارنا كل شيء ، وحسبنا حساباً مختلف درجات الأخلاق والاستارة ، لوجدنا في الأمم الصغيرة أشخاصاً ميسورى الحال ، وصادقاً فيها رضى وهدوءاً أكثر مما نجد في الدول الكبيرة .

إذا قام نظام استبدادى في صميم دولة صغيرة كان أثره أمض وأوجع مما لو قام في

دولة كبيرة ، لأن وجوده في نظام ضيق يجعل أثره يمتد إلى كل شيء في ذلك النطاق . فبدلاً من تلك المشروعات العظيمة التي لا يحلم بها ، يتدخل تدخلًا عنيفاً متعباً في عشرات التفاصيل الدقيقة ، ويدع عالم السياسة وهو العالم الذي يجب أن يعنى به فعلاً - كى يتدخل في نظم حياة الأفراد الخاصة . فتراه ينظم أذواق الناس وأعمالهم ، ويتدخل في أمور المواطنين ، ويحكمهم كما يحكم الدولة . إن هذا الاعتداء على الحقوق لا يحدث مع ذلك إلا نادراً ، فالحرية هي الحالة الطبيعية في الأمم الصغيرة . وضروب الإغراءات التي يمكن أن تقدمها الحكومة لدوى المطامح ضئيلة كل الضالة ، وموارد الأفراد الخاصة ضعيفة لدرجة لا يمكن معها أن تقع سلطة السيادة - السلطة العليا - بسهولة في يدى شخص واحد ، فإن تصادف وحدث هذا فعلاً ، فمن السهل أن يتألب رعايا هذه الدولة ويشتركوا في إسقاط هذا المستبد في الحال . ومن ثم كانت الأمم الصغيرة مهد الحرية السياسية دائماً . فإن كان الكثير منها قد فقد حريته عندما اتسعت رقعة بلادهم ، فذلك يبين لنا أن حريتها كانت نتيجة صغر حجمها لانتيجة أخلاق شعبها .

ليس في تاريخ العالم مثل واحد لأمة كبيرة احتفظت بشكل حكومتها الجمهورى عدة سنين طويلة ، مما أدى إلى استنتاج أن مثل هذا الأمر غير عملى . أما من جهتي فأرى أنه ليس من الحزم أن يحاول الذين ينخدعون كل يوم بشأن الحاضر والواقع ، وكثيراً ما يفاجأون في الظروف التي يعرفونها كل المعرفة ، أن يحددوا الممكن ، ويحكموا على المستقبل . ولكن يصح أن نقول واثقين ، أن الجمهورية الكبيرة تتعرض دائماً لأخطار أكثر مما تتعرض له جمهورية صغيرة .

تزداد جميع الأهواء التي تقضى على المؤسسات الجمهورية بازدياد أقاليم بلادها واتساع رقعتها ، على حين لا تزداد الفضائل التي تؤيد هذه المؤسسات بالنسبة عنها . وكذلك تتسع مطامح المواطنين وتشتد ، كلما ازدادت قوة الدولة . هذا وتزداد قوة الأحزاب بازدياد أهمية الغايات التي تهدف إليها . أما محبة الأوطان التي يجب أن تكبح هذه النزعات الهدامة فلا تكون في الجمهورية المتسعة الأرجاء أقوى منها في الجمهورية الصغيرة . وفي الحق أنه من السهل التدليل على أنها أقل قوة وأقل رقياً ، فالثورات المضخم ، والفقر الشديد ، والعواصم الكبرى ، والأخلاق المترهلة ، والأنانية وتضارب المصالح - هي الأخطار التي تنشأ دائماً عن تضخم حجم الدولة عادة . ومع ذلك فقلما يؤدي الكثير من هذه الشرور إلى الإضرار بالحكومات الملكية ، بل إن منها ما قد يؤدي فيها حتى إلى زيادة نفوذها وإطالة عمرها . فالحكومة في الدولة الملكية لها قوتها الخاصة ، فهي قد تستخدم الجماعة ولكنها لا تعتمد عليها . وكلما ازداد عدد سكانها زادت قوة الأمير الحاكم عليها . ولكن الضمان الوحيد الذى لدى الحكومة الجمهورية ضد

هذه الشرور كلها لا يعدو تأييد الأغلبية لها . وليست زيادة هذا التأييد مع ذلك بالتي تتناسب مع حجم الجمهورية الكبيرة تناسبها مع جمهورية صغيرة . وعلى ذلك فعلى حين تزداد وسائل الهجوم باستمرار من حيث العدد والسلطان كلاهما ، فإن قوى المقاومة تظل ثابتة على ما هي عليه . بل الأحرى بنا أن نقول إنها تنقص ، لأن ميل الشعب ومصالحه تكون أكثر تنوعاً من جراء تزايد عدد السكان ، وإن صعوبة تكوين أغلبية متضامنة محبوكة تزداد باستمرار . وزيادة على ذلك فقد لوحظ أن حدة الانفعالات والأهواء البشرية تزداد لاسبب أهمية الغاية التي تهدف إليها فحسب ، بل بحسب عدد الأفراد الذين تحركهم هذه الأهواء والانفعالات في الوقت الواحد . لاشك في أن كلا منا قد لاحظ في فرصة ما أن الانفعالات التي تثور في حشد من الناس المتعاطفين أشد كثيراً من تلك التي كان يصح أن يستشعرها كل منهم وهو منفرد بنفسه . فالانفعالات السياسية تشتد في الجمهوريات الكبرى اشتداداً عظيماً لدرجة لا يستطيع أحد معها أن يقاومها . وليس مرد ذلك إلى أنها ترمى إلى تحقيق أهداف عظيمة بل إلى شعور الملايين من الناس في وقت واحد .

ومن ثم نستطيع أن نضعها قاعدة عامة ونقول أن لاشيء يقف في سبيل سعادة الناس وحررياتهم مثل الإمبراطورية المترامية الأطراف . ومع ذلك فمن المهم أن نعترف بالفوائد الخاصة التي ترتبت على قيام أمثال هذه الدول الكبار . فإن كانت الرغبة في القوة أشد عادة في تلك الجماعات منها بين الناس العاديين . فكذلك يكون فيها حب المجد أملاً لقلوب بعض المواطنين ، الذين يعدون امتداح شعب عظيم لهم مكافأة جديرة بجهودهم . وتشجيعاً يرفع مستوى الإنسان . ولو عرفنا السبب في أن الأمم الكبار تسهم بنصيب واف في ترقية العلوم وتقدم الحضارة أكثر مما تسهم به الدول الصغيرة لأدركنا سبباً كافياً لسرعة تداول الآراء وانتشارها في المدن العظيمة التي تعد المراكز العقلية ، التي تتجمع فيها كل أشعة العبقرية البشرية . ويجوز أن نضيف إلى هذا أن أهم الكشوف تتطلب استعمال قوة قومية لا تستطيع حكومة دولة صغيرة أن تقدمها . فللحكومة في الدولة الكبيرة آراء أوسع أفقاً ، وقد تخلصت تخلصاً كبيراً من تأثير الروتين ونمطية السوابق وأنانية العاطفة المحلية فهذه الدول ترى آراءها بمواهب أعظم ، وتنفذها بجرأة أكبر .

لاشك أن سعادة الأمم الصغيرة في أوقات السلم أعم وأكمل ، ولكن هذه الأمم قد تعاني من مصائب الحروب أشد ما تعانيه الإمبراطوريات العظيمة التي تستطيع بما لها من حدود مترامية أن تبعد الخطر من أن يقترب من معظم الشعب ، وتظل تبعده عنهم زمناً طويلاً ، فالحرب لا تدمر مثل هذا الشعب وإن كانت ترهقه وتفتته .

ولكن الحجة القاطعة من هذه المسألة ، كما هي الحال في كثير غيرها ، هي ضرورة

الأمر الواقع. فإذا لم تكن ثم دول غير الدول الصغيرة، ما شككت في أن البشر سيكونون أسعد حالاً، وأكثر حرية. ولكن لا مناص مع ذلك من وجود الأمم الكبيرة.

وهكذا تصبح القوة السياسية شرطاً للرخاء على المستوى القومي. إن الدولة لا تستفيد إلا القليل من الرفاهية والحرية إن كانت معرضة باستمرار إلى النهب والغزو والفتح؛ فلن تفيدها مصنوعاتها ومتاجرها كثيراً إن كانت ثم دولة أخرى لها السيطرة على البحار وتحكم في أسواق العالم. إن الأمم الصغيرة كثيراً ما تكون بائسة، بسبب ضعفها، لا بسبب صغرها، على حين تزدهر الإمبراطوريات الواسعة بسبب قوتها أكثر منها بسبب سعة رقعتها. فالقوة المادية إذن شرط في مقدمة الشروط التي تؤدي إلى سعادة الأمم ورخائها، بل وإلى المحافظة على كيائها. ومن ثم فإن الأمم الصغيرة، اللهم إلا إذا تدخلت ظروف خاصة، تنضم في النهاية إلى الإمبراطوريات الكبيرة، إما مكرهة بالقوة أو من تلقاء نفسها. لست أعرف حالة أدعى إلى الرثاء من شعب عاجز عن الدفاع عن نفسه أو عن سد حاجاته الضرورية.

لقد وضع النظام الفدرالي بغية الميزات المختلفة التي تنشأ من ضخامة الأمم، ومن صغر حجمها، وحسبنا نظرة واحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لندرك الميزات التي استمدتها من اختيارها الأخذ بهذا النظام الفدرالي.

إن المشرع في الأمم الكبرى، ذات النظام المركزي، مضطر إلى أن يجعل للقوانين سمة من حيث الوحدة والاطراد مما لا يتفق دائماً مع تنوع العرف وتنوع الأقاليم. ولما كان لا يعنى بالقضايا الخاصة، لم يسهه إلا أن يسير على هدى مبادئ عامة، وعندئذ يضطر الناس إلى أن يسيروا بحسب مقتضيات القوانين، مادام التشريع لم يستطع أن يتكيف بحسب مقتضيات أحوال السكان وعاداتهم، مما كان مصدر كثير من المتاعب والشقاء. وهذا عيب لا يوجد في الاتحادات. فالكونجرس يضع الخطوط الرئيسية التي تسير عليها الحكومة القومية. أما كل تفاصيل الإدارة فترك لمجلس التشريع الإقليمية. إنا لانكاد نتصور إلى أى مدى يعاون تقسيم السيادة هذا على إسعاد كل ولاية من ولايات الاتحاد. ففي تلك الجماعات الصغيرة التي لا تحركها أبداً رغبة في التوسع، ولا تشغل بالها بشئون الدفاع عن كيائها، توجه كل قوى السلطة العامة، وكل النشاط الفردي إلى الإصلاحات والتحسينات الداخلية. فالحكومة الإقليمية في كل ولاية على اتصال مباشر مع المواطنين، ويعرض عليها كل يوم ما يجد من حاجات في المجتمع، وفي كل عام تقدم مشروعات جديدة تناقش في اجتماعات (البلدة) العامة، أو تناقشها السلطة التشريعية، وتنقلها الصحافة إلى الناس، فتستثير حماسة المواطنين، وتحرك اهتمامهم. فهذه الروح الإصلاحية حية دائماً

في الجمهوريات الأمريكية من غير أن تعكر عليهم هدوءهم . فالطموح إلى القوة يحل محل رغبة أقل صقلا وأقل خطراً - هي الرغبة في سعادة الجماعة ورفاهيتها ، هذا ويعتقد الناس في أمريكا أن وجود شكل الحكم الجمهورى ودوامه في الدنيا الجديدة يتوقف على وجود النظام الفدرالى ودوامه . وليس من غير العادى أن يعزى جزء كبير من ألوان البؤس والمتاعب التى تعانيها ولايات أمريكا الجنوبية الجديدة إلى حفاقة إيجاد جمهوريات عظيمة بدلاً من إقامة سيادة اتحادية موزعة^(١) .

وما لا نزاع في صحته ، أن ميول الحكومة الجمهورية وعاداتها في الولايات المتحدة قد تكونت أول ما تكونت في «وحدات الحكم المخل» وفي المجالس الإقليمية . ففي ولاية صغيرة مثل ولاية كنتيكت حيث مسألة شق ترعة ، أو فتح طريق ، تعد مسألة سياسية كبرى ، وحيث الولاية لا جيش لها تنفق عليه ، ولا حروب تشنها ، وحيث لاثروة كبيرة ، ولا أمجاد متنوعة تمنح للحكام ، ففي مثل هذه الولاية لا يكون شكل من أشكال الحكم طبيعياً لها أكثر من الشكل الجمهورى ولا أنسب بها منه . وعلى هذا صارت هذه الروح الجمهورية ، وذلك العرف ، وتلك العادات الأخلاقية التى تتصف بها أمة حرة - بعد أن نشأت وتطورت في مختلف الولاية - صارت هى التى يجب أن تطبق في غير مشقة على البلاد بأسرها - وليست روح الاتحاد العامة في ذاتها سوى خلاصة العواطف الوطنية التى في الأقاليم المختلفة . فكل مواطن من مواطنى الولايات المتحدة ينقل تعلقه بجمهوريته الصغرى إلى تعلقه بوطنه الأكبر المشترك . فهو عندما يدافع عن الاتحاد ، إنما يدافع عن ازدهار مقاطعته المتزايد ، وعن حقه في المشاركة في إدارة شئونها ، أملاً في إدخال إصلاحات وتحسينات تحقق مصالحه وتدر عليه الخير . وتلك دوافع من شأنها أن تحرك الناس وتزهيم أكثر مما تحركهم مصالح البلاد العامة وأمجاد الأمة .

ومن جهة أخرى ، إن كانت أمزجة السكان وعاداتهم تؤهلهم بشكل خاص للعمل على رفاية جمهورية عظيمة ، فإن النظام الفدرالى يسر لهم مهمتهم ويجعلها أقل صعوبة . فليس في اتحاد جميع الولايات الأمريكية شئ من العقبات والمضايقات التى تقوم في سبيل تكوين الجماعات البشرية الكبيرة - فالاتحاد جمهورية عظمى من حيث سعة رقعه ، ولكن قلة الموضوعات التى تشغل بها الحكومة تجعله أشبه بجمهورية صغيرة . فقرارات الحكومة هامة ، ولكنها قليلة نادرة . فلما كانت سيادة الاتحاد محدودة وناقصة غير مكتملة ، لم يكن

(١) هذه أول مرة يشير فيها المؤلف إلى أمريكا الجنوبية . فقد قصر اهتمامه على موضوعه الأساسى . هذا وقد انطاعت البرازيل النظام الفدرالى سنة ١٨٢٤ وتسمت بالولايات المتحدة البرازيلية . وكذلك فعلت فنزويلا سنة ١٨٣١ .

في ممارستها خطر ما على الحرية لأنها لا تستثير تلك الرغبات الجشعة في الشهوة والقوة التي دلت على أنها مضرّة كل الضرر بالجمهوريات الكبيرة . وإذ لا يوجد مركز عام مشترك للبلاد كلها ، فلا يوجد بها كذلك عواصم كبرى ، ولا ثروات ضخام ، ولا فقر مدقع ، ولا ثورات فجائية . وبدلاً من أن تنتشر الأهواء السياسية في البلاد انتشار النار في هشم البرارى ، نجدها تنفق قوتها في مكافحة المصالح والأهواء الفردية التي في كل ولاية .

ومع ذلك فالأفكار والأشياء المحسوسة ، تنتشر في الاتحاد بحرية ، انتشارها في بلاد يقطنها شعب واحد مفرد ، فلا شيء يعوق تيار المغامرة والإقدام على المشروعات الحرة ، وتستعين الحكومة بكل ذى موهبة أو علم يستطيع أن يخدمها به . ففي داخل الاتحاد يسود سلام عميق ، كما لو كان في قلب إمبراطورية عظمى ؛ وفي الخارج ، يقف الاتحاد في مستوى واحد مع أرقى أمم الدنيا . فثم ألافان من الأميال بين السواحل مفتوحة لتجارة العالم . وإذ كانت في يد الحكومة مفاتيح دنيا جديدة ، صارت أعلام الاتحاد محترمة مرهوبة الجانب في أقصى البحار . فالاتحاد سعيد وحر ، سعادة أمة صغيرة وحريتها ، وهو قوى ماجد ، قوة أمة عظيمة ومجادتها .

لم لا يصلح النظام الفدرالى عملياً لجميع الأمم ، ولم استطاع الأمريكيون الإنجليز أن يختاروا العمل به ؟

في كل نظام فدرالى عيوب ذاتية تعجز جهود المشرعين عن معالجتها - النظام الفدرالى معقد - ويقضى المواطن أن يستعملوا عقولهم كل يوم - المعرفة العملية بشئون الحكم منتشرة بين الأمريكيين - ضعف حكومة الاتحاد النسبى عيب ذاتى آخر فى النظام الفدرالى - قلة الأمريكيين من أثر هذا العيب ، ولكنهم لم يعالجوه ويقضوا عليه - سيادة الولايات المختلفة أضعف فى ظاهرها من سيادة الاتحاد ، ولكنها أقوى منها فى الواقع - سبب ذلك - يجب أن تقوم الأسباب الطبيعية للاتحاد بين الأمم المتحالفة فضلاً عن القوانين - الأسباب الطبيعية التى بين الأمريكيين الإنجليز - ولايتا مين وجورجيا اللتان تفصلهما الواحدة عن الأخرى مسافة ألف ميل ، متحدثتان اتحاداً طبعياً أكثر من اتحاد نورمنديا وبريتانيا (فى فرنسا) - الحرب أكبر خطر يهدد « الاتحادات » - والولايات المتحدة نفسها خير ما يؤيد ذلك - ليس أمام الاتحاد حرب كبرى يخشاها - سبب ذلك - الأخطار التى يتعرض لها الأوروبيون إذا ما اختاروا نظام الأمريكيين الفدرالى .

يتمدح الناس بعبقريّة ذلك المشرع الذى وفق بعد جهود كثيرة إلى أن يكون له نفوذ غير مباشر على مقدرات الأمم ، على حين أن الحقيقة هى أن موقع البلاد الجغرافى

(وهو شيء يعجز هذا المشترع عن تغييره) ، والحالة الاجتماعية التي قامت دون أية معاونة من ناحيته ، والعادات والآراء التي لا يستطيع أن يرجعها إلى مصدرها الأول ، والأصل الذي لا علم له به - هذه كلها تؤثر في مجرى الأحوال في المجتمع تأثيراً عميقاً ، حتى إن التيار لجرف ذلك المشترع نفسه بعد أن يكون قد جاهد في مقاومته جهاداً لا جدوى منه . فما أشبه بذلك الملاح الذي يستطيع أن يوجه السفينة التي تحمله ، ولكنه لا يستطيع أن يغير تركيبها ، ولا يحمل الرياح أن تهب ، أو يهدى من الأمواج المصطخبة خلفه .

سبق أن بينت الفوائد التي يجنيها الأمريكيون من دستورهم الفدرالي ، وبقي على بيان الأحوال التي يسرت لهم اختيار العمل بهذا النظام الذي لا يتسنى لجميع الأمم أن تستمتع بما له من مزايا . فعيوب النظام الفدرالي العارضة التي تنشأ من القوانين يمكن أن تصلحها مهارة المشترع ، ولكن ثمة شرور في طبيعة هذا النظام لا يمكن أن يصلحها أى مجهود ؛ ومن ثم وجب على الناس أن يصبروا على ما في حكومتهم من نقص طبيعي .

وأبرز مساوئ النظام الفدرالي كلها ، تعقد طبيعة الوسائل التي تستخدمها ؛ ففيها سيادتان تقومان بالضرورة جنباً إلى جنب ، وقد عمل الشارع على تبسيط عمل هاتين السائدتين والتسوية بينهما جهده بأن قصر كلا منهما على دائرة من السلطان محدودة كل الحد ، ولكنه لا يستطيع أن يضمهما بعضهما إلى بعض ويكون منهما وحدة ، ولا هو يستطيع أن يمنعهما من التعارض والاصطدام في نقط معينة . فالنظام الفدرالي إذن يقوم على أساس نظرية ، خير ما يقال فيها ، أنها معقدة وتتطلب في كل يوم من المحكومين قسطاً غير قليل من الحزم والتعقل .

ويشترط في كل اقتراح أو مشروع أن يكون واضحاً جلياً حتى يتسنى للشعب أن يفهمه ويقبله ويعمل به . فالفكرة الخطأ إن كانت واضحة ودقيقة كان لها دائماً قوة في العالم أكثر مما لبداً صحيح ولكنه غامض أو معقد . فكثيراً ما يحدث أن الأحزاب - وهي أشبه ما تكون بأهم صغيرة قائمة وسط الأمة الكبرى - تختار مبدأً أو اسماً كرمز لها ولكنه لا يمثل في الواقع الغرض الذي وضعت نصب أعينها ، ولا الوسائل التي تتخذها ، تمثيلاً كاملاً ، ولكنها بدونها لا يمكنها أن تعمل ، بل ولا تستطيع أن توجد . فالحكومات التي تقوم على مبدأ واحد ، أو على شعور واحد يسهل تعريفه وتحديدده ، قد لا تكون خير الحكومات ، ولكن لاشك في أنها أقواها وأدومها في هذا العالم .

عندما يفحص المرء دستور الولايات المتحدة ، وهو أكمل دستور فدرالي وجد ، تأخذه الدهشة من تنوع مقدار المعلومات ، ومدى القدرة على التمييز التي يفترضها هذا

الدستور في الشعب الذي سيحكم به . فحكومة الولايات المتحدة تتوقف على أفكار قانونية أسطورية ، فالاتحاد أمة مثالية (فكرية) لا توجد إلا في العقل ولا يتسنى لغير العقل أن يدرك حدودها ومداها .

وبعد فهم النظرية العامة ، لاتزال ثمة مسائل كثيرة لابد من حلها عند تطبيق هذه النظرية . ذلك لأن سيادة الاتحاد مرتبطة كل الارتباط بسيادة الولايات المختلفة ارتباطاً يكاد يجعل تمييز حدوده لأول وهلة أمراً مستحيلاً . فتأليف الحكومة كله اصطناعي وتقليدي ولا يتلاءم تماماً مع شعب لم يعتد أن يدير شئونه بنفسه زمناً طويلاً ، ولا مع شعب لم يصل فيه علم السياسة إلى أدنى طبقات المجتمع . لم يحدث أنى دهشت من فطرة الأمريكيين السليمة ، ولا من حكمتهم العملية بقدر ما دهشت من الطريقة التي يتفادون بها ما قد يصادفهم من المصاعب التي لاحصر لها ، الناشئة من دستورهم الفدرالي . فقلما صادفت أمريكياً ساذجاً لا يستطيع أن يميز في يسر عجيب الالتزامات التي خلقتها قوانين الكونجرس من تلك التي خلقتها قوانين ولايته ذاتها ، ولا يستطيع - بعد أن يميز بين الموضوعات التي تعرض على الاتحاد وبين تلك التي تدخل ضمن أهلية التشريع المحلي - أن يوضح على وجه الدقة الحدود الصحيحة التي بين ولاية الحاكم الفدرالية القضائية ومحكم الولاية .

يشبه دستور الولايات المتحدة تلك المنتجات الرائعة التي يخلقها نشاط الإنسان وعمله ، والتي تكفل الثروة وبعد الصيت لمبدعيها . وتمثل هذه الحقيقة في الحالة التي عليها بلاد المكسيك في الوقت الحاضر . فقد كان المكسيكيون يودون أن يقيموا حكماً فدرالياً فنقلوا الدستور الفدرالي الذي عند جيرانهم الأمريكيين الإنجليز واتخذوه نموذجاً لهم ، فحاكوه محاكاة تكاد تكون حرفية . فإن هم استعاروا منهم حرفية القانون فقد عجزوا أن ينقلوا الروح التي تفيض عليه الحياة ، فأوقعتهم آلية حكومتهم المزدوجة في متاعب وارتباكات لا آخر لها . فكل من سيادة الولايات وسيادة الاتحاد قد تجاوزت ما لها من امتيازات ، واصطدمتا بعضهما ببعض . وما زالت بلاد المكسيك إلى اليوم تروح ضحية الفوضى تارة ، وضحية عبوديتها للاستبداد العسكري تارة أخرى .

والعيب الثاني أخطر العيوب كلها ، وفي اعتقادي أنه عيب ذاتي في كل نظام فدرالي . وهذا العيب هو ضعف حكومة الاتحاد ضعفاً نسبياً . فالبدء الذي تقوم عليه جميع الاتحادات هو المبدأ القائل بتقسيم السيادة . وقد يستطيع المشرعون أن يقللوا من شعور الناس بهذا التقسيم ، بل إنهم قد يتمكنون من إخفائه وقتاً ما عن أنظارهم ، ولكنهم لا يستطيعون أبداً أن يمنعوه من الوجود . إن السيادة المقسمة أضعف دائماً من السيادة

الكاملة غير المقسمة . والملاحظات التى أشرنا إليها فى دستور الولايات المتحدة قد كشفت لنا عن مدى المهارة فى أن يكبحوا قوة الاتحاد ويحصروها فى حدود ضيقة من الحكم الفدرالى ، وأن يجعلوها فى الوقت نفسه تظهر بمظهر الحكومة القومية وفى قوتها كذلك ، إلى حد ما . فهذه الوسيلة استطاع المشرعون فى الولايات المتحدة أن يقللوا من الأخطار الطبيعية التى تلازم الاتحادات ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يتحاشوها كلها تحاشياً تاماً .

قيل إن الحكومة الأمريكية لا تخاطب الولايات بنفسها ، ولكنها ترسل تعليماتها إلى المواطنين مباشرة وتجبرهم فرادى على الإذعان لمطالبها . ولكن إذا ما اصطدم القانون الفدرالى بمصالح إحدى الولايات وضروب أهوائها ، فقد يخشى أن يعد كل مواطن هذه الولاية أنفسهم معينين بمسألة فرد معين أى أن يذعن للاتحاد . فإن كان مواطنو الولاية قد ظلموا جميعاً فى وقت واحد ، وعلى نحو واحد ، فعبثاً تحاول الحكومة الفدرالية أن تفرقهم كى تستطيع أن تخضعهم فرادى ، ذلك لأنهم سيشعرون بفطرتهم أنهم يجب أن يتحدوا من أجل الدفاع المشترك ، وسيجدون منظمة معقدة لهم من قبل فى السيادة التى خول لولايتهم أن تستمتع بها . فعندئذ تحل الحقيقة محل الخيال ، وقد يجب جزء منظم من الأمة لينازع السلطة المركزية .

وتصدق هذه الملاحظة عينها على الولاية القضائية . فلو حدث أن انتهكت محاكم الاتحاد قانوناً هاماً من قوانين إحدى الولايات فى قضية فردية لكان النزاع الحقيقى ، لا النزاع الظاهرى ، بين الولاية المعتدى عليها التى يمثلها المواطن الواحد ، وبين الاتحاد الذى تمثله محاكمه .

لا يعرف الكثير عن هذه الدنيا من يتوهم أن فى استطاعته أن يمنع الناس بالأساطير القانونية من أن يكتشفوا ويستخدموا ما أتيح لهم من وسائل لإرضاء شهواتهم . فمع أن المشرعين الأمريكيين قد عملوا على تضيق مدى حدوث تصادم بين السياتين ، فإنهم لم يقضوا على الأسباب التى تؤدى إلى حدوث مثل هذا التصادم . بل إننا نقبل إلى أن نؤكد أنهم فى حالة حدوث مثل هذا الاصطدام لا يستطيعون أن يكفلوا النصر للعنصر الفدرالى . إن لدى الاتحاد المال والجيش ، ولكن الولايات قد احتفظت بوجد الشعب وبما يتحزب له . ليست سيادة الاتحاد سوى كائن معنوى مجرد غير متصل إلا بالقليل من الأشياء الظاهرة ، على حين أن سيادة الولايات أمر مشاهد تدركه الحواس ويفهمه الناس فى يسر ، وهى نشيطة فعالة على الدوام . فالأولى حديثة الوجود ، على حين نشأت الثانية مع الشعب نفسه . ذلك إلى أن سيادة الاتحاد مصطنعة ، أما سيادة الولايات فأمر طبيعى لا تكلف فيه ،

فقد وجدت من تلقاء نفسها دون أى مجهود ، شأنها فى ذلك شأن سلطة الوالدين . إن سيادة الأمة تؤثر فى قليل من المصالح الهامة للجماعة ، لأنها تمثل قطراً واسعاً ولكنه بعيد - وتمثل عاطفة غامضة مطموسة المعالم . فسلطة الولايات تشمل كل مواطن فى كل ساعة وفى كل ظرف من الظروف ، فهى تحمى أملاكه وتسهر على حريته وتصون حياته ، فتؤثر فى كل لحظة فى سعادته وفى شقائه . فعندما نتذكر التقاليد والعرف والاستمسك بالأمور المعهودة المحلية المتصلة بها ، لا يخالجننا شك فى تفوق قوة تقوم على أساس من العواطف الوطنية التى يخفق بها القلب البشرى .

ومادام المشترعون لا يستطيعون أن يمنعوا حدوث مثل هذه المصادمات الخطيرة التى تقع بين السياتين اللتين تقومان معاً فى النظام الفدرالى ، فلا بد أن يكون غرضهم الأول ليس العمل على منع الولايات المتحالفة من الحرب ، بل أن يشجعوا ما فيها من الميول التى تعاون على استتباب السلام . ومن ثم كان الميثاق الفدرالى لا يمكن أن يدوم طويلاً إلا إذا وجد فى الجماعات المنضمة بعضها إلى بعض طائفة معينة من الدواعى التى تجعل مشاركتها فى اعتماد بعضها على بعض أمراً مستساغاً ، ومهمة الحكومة هينة . فالنظام الفدرالى لا يمكن أن ينبج من غير الظروف المواتية ، فضلاً عن تأثير القوانين الرشيدة . فجميع الأمم التى كونت اتحادات ارتبط بعضها ببعض بمصالح معينة مشتركة تعمل عمل الروابط العقلية التى تربط أفراد الجماعة بعضهم ببعض .

ولكن للناس عواطف ومبادئ مثلما لهم مصالح مادية . فوجود وحدة معينة فى الحضارة لا يقل ضرورة لدوام الاتحاد عن وجود وحدة فى المصالح فى الولايات التى يتكون منها هذا الاتحاد . إن الفرق فى سويسرا بين حضارة « مقاطعة أورى » و « مقاطعة فود » ، يشبه الفرق الذى بين حضارتى القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر . وعلى هذا نستطيع أن نقول إن سويسرا لم تكن لها أبدا حكومة فدرالية بالمعنى الصحيح . فالاتحاد الذى قام بين هاتين المقاطعتين لا أثر له إلا على الخريطة . وسرعان ما يتبين لنا ذلك لو أن سلطة مركزية حاولت أن تفرض نفس القوانين على البلاد كلها .

ليس الظرف الذى يسر قيام حكومة فدرالية فى أمريكا أن الولايات ذات مصالح متشابهة ، وذات أصل مشترك ، ولغة واحدة ، فحسب ، بل إنها فضلاً عن ذلك قد بلغت درجة من الحضارة تكاد تجعل قيام اتحاد بينها ممكناً دائماً من الوجهة العملية . فلست أعرف أمة أوربية واحدة ، مهما كانت صغيرة ، فيها الوحدة بين أقاليمها المختلفة أكثر مما بين الشعب الأمريكى الذى تشغل أراضيه رقعة واسعة مترامية الأطراف تعدل مساحتها نصف أوربا . فالمسافة التى بين « مين » و « جورجيا » تقرب من ألف ميل . ولكن الفرق الذى

بين حضارتي «مين» و«جورجيا» أقل مما بين عادات نورمنديا وبريتانيا. «فمين» و«جورجيا» الواقعتان عند طرفين متقابلين «الإمبراطورية» عظيمة، لديهما إذن بواعث حقيقية تدفعهما إلى تكوين اتحاد بينهما أكثر مما لدى بريتانيا ونورمنديا اللتين يفصل أحدهما عن الأخرى مجرى مائي صغير.

لقد يسر موقع البلاد الجغرافي للمشرعين الأمريكيين تلك التسهيلات التي استمدوها من عادات السكان ومن العرف السائد بينهم؛ وإن اختيار هؤلاء المشرعين للنظام الفدرالي ومحافظتهم عليه ليرجعان أصلاً إلى هذا الظرف الجغرافي.

ليس من شك في أن أهم حادث في حياة أمة ما هو نشوب حرب فيها. في الحرب يعمل أفراد الشعب جميعاً كأنهم يد واحدة ضد الأمم الأجنبية دفاعاً عن كيانهم نفسه. وقد تكفى مهارة الحكومة، وفطرة الجماعة السليمة، واهبة الطيبة التي يستشعرها الإنسان لوطنه - قد تكفى هذه مادام الغرض الوحيد هو صيانة السلام داخل الدولة، والعمل على تحقيق السعادة لها. ولكي تتمكن الأمة من القيام بحرب ضروس يجب عليها أن تقوم بتضحيات أكبر، وأكثر تنوعاً. أما أن تفترض أن عدداً كبيراً من رجالها سيخضعون من تلقاء أنفسهم لمقتضيات الضرورة، فمعناها الجهل بالطبائع البشرية. فجميع الدول التي اضطرت إلى الصبر على حرب طويلة وخطيرة، قد دفعت إلى زيادة قوة حكوماتها، أما تلك التي لم تنجح في هذه المحاولة فقد قضى عليها بالخضوع. فالحرب الطويلة المدى تدفع بالأُمم دائماً إلى موقف حرج يحزن تختار فيه بين أمرين كل منهما شر. فالهزيمة في مثل هذه الحرب تسلم الأمة إلى الهلاك، ويسلمها انتصارها إلى الاستبداد. فالحرب تكشف إذن عن ضعف الحكومة، وتجعله مخيفاً مفزعاً. وقد أوضحت من قبل أن العيب الذاتي في الحكومات الفدرالية إنما هو ضعفها.

ليس للنظام الفدرالي إدارة مركزية، ولا ما يشبه أن يكون كذلك فحسب، بل إن الحكومة المركزية نفسها ليست منظمة تنظيمياً كاملاً، مما يعد دائماً سبباً من أسباب ضعفها إذا ما وقفت أمام بلاد أخرى تحكمها سلطة واحدة. ولا تزال هذه السيئة متجلية في دستور الولايات المتحدة مع أن للحكومة المركزية فيه قوة حقيقية أكثر مما في أى اتحاد آخر، وحسبنا مثل واحد لتوضيح هذا الأمر.

لقد خول الدستور للكونغرس الحق في دعوة الحرس الوطني لتنفيذ قوانين الاتحاد، ولقمع الاضطرابات، ودفع الغزو عن البلاد. وثم مادة أخرى تنص على أن رئيس

الولايات المتحدة هو القائد الأعلى للحرس الوطنى . ففي حرب^(١) سنة ١٨١٢ كلف حرس الولايات الشمالية الوطنى أن يتجه إلى الحدود ، ولكن ولايتى كيتيكت وماساتشوستس اللتين تأثرت مصالحيهما بالحرب ، أبنا أن تطيعا الأمر ، بحجة أن الدستور قد خول للحكومة الفدرالية أن تستدعى الحرس الوطنى فى حالتى التمرد أو الغزو الخارجى ، ولكن الحالة الحاضرة لاغزو فيها ولا تمرد . وأضافا إلى ذلك أن الدستور نفسه الذى خول للاتحاد حق استدعاء الحرس الوطنى للعمل ، استبقى للولايات حق تعيين ضباط هذا الحرس . وعلى ذلك فليس (بحسب ما فهمنا من المادة) لأى ضابط من ضباط الاتحاد الحق فى تولى قيادة الحرس الوطنى فى الحرب ، اللهم إلا رئيس الولايات المتحدة نفسه شخصياً . على حين أنهما ، فى هذه الحالة ، قد كلفنا الانضمام إلى جيش يقوده شخص آخر غير الرئيس نفسه . لم تنل هذه المبادئ السخيفة الضارة تأييد الحكام والهيئات التشريعية فحسب ، بل نالت كذلك تأييد الحاكم فى كل من الولايتين ، فاضطرت الحكومة الفدرالية إلى أن تحصل على الجيوش المطلوبة من جهات أخرى .

فكيف حدث إذن أن الاتحاد الأمريكى ، بكل ما فى قوانينه من كمال نسبى ، لم ينحل من جراء حدوث حرب عظمى ؟ يرجع ذلك إلى عدم وجود حروب عظمى يخشاها ، فهو يقع وسط قارة مترامية الأطراف ، فيها مجال لايجد لنشاط الإنسان . فالاتحاد معزول عن العالم كما لو كان المحيط يكتشف كل حدوده . إن كندا لايزيد عدد سكانها على مليون نسمة ، منقسمون على أنفسهم أمتين متعاديتين ، وقسوة المناخ تمنعها أن تعمل على توسيع رقعتها ، وتظل مرافئها مغلقة طوال ستة أشهر الشتاء . وقد يصادف المرء بين كندا وخليج المكسيك بضع قبائل متوحشة تتراجع باستمرار أمام ستة آلاف جندى تراجعاً يهلك فيه الكثير من أفرادها . أما عند الجنوب فالاتحاد يتصل فى عدة مواضع بإمبراطورية المكسيك . فمن المحتمل أن تحدث من هنا حروب خطيرة فى المستقبل . ولكن حالة الشعب المكسيكى المتخلفة ، وتدهور أخلاقهم ، وفقرهم الشديد ، ستظل أمدأ طويلاً تحول بين هذه الدولة وبين تبوءها مركزاً عالياً بين الأمم الأخرى . أما الدول الأوربية فلا خوف منها أن تكون مزعجة للاتحاد ، لبعد الشقة بينها وبينه .

ليست ميزة الولايات المتحدة الكبرى فى ذلك الدستور الفدرالى الذى يمكن لها من

(١) هى حرب قامت بين الولايات المتحدة وإنجلترا فى أثناء حروب الثانية مع فرنسا (نابليون) أعلنها الرئيس جيمس ماديسون (١٨٠٨ - ١٨١٧) فى يونية سنة ١٨١٢ على إنجلترا ، وانتهت بمعاهدة صلح عقد فى مدينة غنت من أعمال بلجيكا فى ديسمبر سنة ١٨١٤ . فإن تكن هذه الحرب لم تؤد إلى شئ ، فإنها تعد بداية ظهور الوعى القومى فى الولايات المتحدة بعد انتصارها مرات فى مواقع مجربة ضد سيدة البحار وقتئذ .

القيام بحروب كبيرة والصمود فيها ، ولكن ميزتها في موقعها الجغرافي الخاص الذى يجعلها بمنأى من أمثال تلك الحروب .

لا أحد أميل منى إلى حسن تقدير ما للنظام الفدرالى من ميزات . فهو في اعتقادى من أصلح الاتحادات التى تساعد البشر على تحقيق رخائهم وحريتهم . وإنى لأعبط حظ تلك الأمم التى استطاعت أن تقتبسه ، ومع ذلك ، فلا يسعنى أن أصدق أن اتحاداً فدرالياً من عدة شعوب ، يستطيع أن يصمد في نزاع طويل أو متكافئ في العدة مع أمة تماثله قوة . ولكن تختلف عنه في أن حكومتها مركزية . فالأمة التى تقسم سيادتها أقساماً صغيرة مع وجود الدول الحرية الكبرى في أوروبا ، إنما تنزل ، في رأى بعملها هذا نفسه عن قوتها ، وربما نزلت عن كيانها واسمها أيضاً . إن موقع الدنيا الجديدة قد بلغ من روعته أن ليس للإنسان فيه أى عدو غير نفسه . فحسبه أن يريد أن يكون سعيداً وحرّاً ، فيكون كذلك .